

الجامع العوام

عن
علم الكلام

تأليف

حجة الاسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي رحمه الله

تهدفه الاعتقاد الحق في السلف الصالح ، التدين ومعناهو الايمان ، والتصديق
والاعتراف بالعجز ، والآيات الواردة في توحيد الله جل وعلا ، وصدق
الرسول ﷺ ، والتسليم لأمر الله المرفقة ، والبراهين الساطعة
الطارئة بالأدلة الكلامية في صفاته تعالى وكنه ورسله واليوم الآخر . الخ

طُبعت وروجعت هذه النسخة على جملة نسخ قديمة
وعلى النسخ المطبوعة سنة ١٣٠٩ و ١٣٢٨ فاصبحت
هذه النسخة أصح من كل النسخ الموجودة

عني ببشره

محمد علي عطية الزكبي

سنة ١٣٥٠ هـ - ١٩٣٢ م

يطالب من

الجامع العوام

عن
علم الكلام

تأليف

حجة الاسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي رحمه الله

تجدفيه الاعتقاد الحق في السلف الصالح ، التقديس ومعناه الايمان ، والتصديق
والاعتراف بالعجز ، والآيات الواردة في توحيد الله جل وعلا ، وصدق
الرسول ﷺ ، والتسليم لأهل المعرفة ، والبراهين النافعة
الجازمة بالادلة الكلامية في صفاته تعالى وكتبه ورسله واليوم الآخر . . الخ

طبعت وروجعت هذه النسخة على جملة نسخ قديمة
وعلى النسخ المطبوعة سنة ١٣٠٩ و ١٣٢٨ فاصبحت
هذه النسخة أصح من كل النسخ الموجودة

عني بنشره

محمد علي عطية الكتبي

سنة ١٣٥٠ هـ - ١٩٣٢ م

يطلب من كل المكاتب الشهيرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى تجلى لكافة عبادته بصفاته واسماؤه ، وتاهت عقول الطالين في
بيداء كبرياته ، وقص أجنحة الافكار دون حى عزته وتعالى بجلاله عن أن تدرك
الافهام كنه حقيقته واستوفى قلوب أوليائه وخاصته واستغرق أرواحهم حتى احترقوا
بنار محبته وبهتوا في أشراق أنوار عظمته وخرست ألسنتهم عن الثناء على جمال
حضرته الابن اسمعهم من أسمائه وصفاته وأنبأهم على لسان رسوله محمد ﷺ خير
خليقته وعلى أصحابه وعترته

(أما بعد) فقد سألتني أرشدك الله عن الاخبار الموهمة للتشبيه عند الرعاع
والجهال من الحشوية الضلال حيث اعتقدوا في الله وصفاته مايتعالى ويتقدس عنه
من الصورة واليد والقدم والنزول والانتقال والجلوس على العرش والاستقرار
وما يجرى مجراه مما أخبوه من ظواهر الاخبار وصورها وانهم زعموا أن معتقدهم
فيه معتقد السلف وأردت أن أشرح لك اعتقاد السلف وأن أبين مايجب على عموم
الخلق أن يعتقدوه في هذه الاخبار وأكشف فيه الغطاء عن الحق وأميز مايجب
البحث عنه عما يجب الامساك والكف من الخوض فيه فأجبتك إلى طلبتك متقربا
الى الله سبحانه وتعالى باظهار الحق الصريح من غير مدهانة ومراقبة جانب ومحافظة
على تعصب المذهب ذى مذهب فالخلق أولى بالمراقبة والصدق والانصاف أولى بالمحافظة
عليه وأسأل الله التسديد والتوفيق وهو باجابة داعيه حقيق وها أنا أرتب الكتاب
على ثلاثة أبواب : **باب** في بيان حقيقة مذهب السلف في هذه الاخبار
وباب في البرهان على أن الحق فيه مذهب السلف وأن من خالفهم فهو مبتدع
وباب في فصول متفرقة نافعة في هذا الفن
(الباب الاول) في شرح اعتقاد السلف في هذه الاخبار اعلم أن الحق الصريح

الذي لامراء فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف أعنى مذهب الصحابة والتابعين
وها أنا أورد بيانه وبيان برهانه

(فأقول) حقيقة مذهب السلف وهو الحق عندنا أن كل من بلغه حديث من
هذه الاحاديث من عوام الخلق يجب عليه فيه سبعة أمور التقديس * ثم * التصديق
ثم * الاعتراف بالعجز * ثم * السكوت * ثم * الامساك * ثم * الكف * ثم * التسليم
لاهل المعرفة .

(أما التقديس) فأعنى به تنزيه الرب تعالى عن الجسمية وتوابعها
(وأما التصديق) فهو الايمان بما قاله ﷺ وأن ما ذكره حق وهو فيما قاله
صالح وأنه حق على الوجه الذي قاله وأراد (وأما الاعتراف بالعجز) فهو ان يقر
بأن معرفة مراده ليست على قدر طاقته وان ذلك ليس من شأنه وحرفته
(وأما السكوت) فان لا يسأل عن معناه ولا يخوض فيه ويعلم أن سؤاله عنه بدعة وأنه
في خوضه فيه مخاطر بدنية وأنه يوشك أن يكفر لو خاض فيه من حيث لا يشعر
(وأما الامساك) فان لا يتصرف في تلك الالفاظ بالتصرف والتبديل بلغة
أخرى والزيادة فيه والنقصان منه والجمع والتفريق بل لا ينطق بالابدك اللفظ وعلى ذلك
الوجه من الاراد والاعراب والتصرف والصيغة

(وأما الكف) فان يكف باطنه عن البحث عنه والتفكر فيه
(وأما التسليم لاهله) فان لا يعتقد أن ذلك أن خفي عليه لعجزه فقد خفي
على رسول الله ﷺ أو على الانبياء أو على الصديقين والاولياء فهذه سبع وظائف
اعتقد كافة السلف وجوبها على كل العوام لا ينبغي أن يظن بالسلف الخلاف
في شيء منها فلنشرحها وظيفة وظيفة إن شاء الله تعالى :

(الوظيفة الاولى - التقديس) ومعناه أنه اذا سمع اليد والاصبع وقوله
ﷺ ان الله خمر طينة آدم بيده * وان قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن *
فينبغي أن يعلم أن اليد تطلق لمعنيين أحدهما هو الوضع الاصلى وهو عضو مركب
من لحم وعظم وعصب واللحم والعظم والعصب جسم مخصوص وصفات مخصوصة
أعنى بالجسم عبارة عن مقدار له طول وعرض وعمق يمنع غيره من أن يوجد بحيث

هو الا بأن يتضح عن ذلك المنكان - وقد يستعار هذا اللفظ - أعني اليد المعنى آخر ليس ذلك المعنى بجسم أصلا كما يقال البلدة في يد الأمير فان ذلك مفهوم وان كان الأمير مقطوع اليد مثلا فعلى العامى وغير العامى أن يتحقق قطعا وبقينا أن الرسول عليه عليه السلام لم يرد بذلك جسما هو عضو مركب من لحم ودم وعظم وان ذلك فى حق الله تعالى محال وهو عنه مقدس فان خطر بباله أن الله جسم مركب من أعضاء فهو عابد صنم فان كل جسم فهو مخلوق وعبادة المخلوق كفر وعبادة الصنم كانت كفرا لانه مخلوق وكان مخلوقا لانه جسم فن عبد جسما فهو كافر باجماع الائمة السلف منهم والخلف سواء كان ذلك الجسم كثيفا كالجبال الصم الصلاب أو لطيفا كالهواء والماء وسواء كان مظلما كالارض أو مشرقا كالشمس والقمر والكواكب أو شفافا لالون له كالهواء أو عظيما كالعرش والكرسى والسماء أو صغيرا كالذرة والحياء أو جادا كالحجارة أو حيوانا كالانسان فالجسم صنم فبأن يقدر حسنه وجماله أو عظمه أو ضعفه أو صلابته وبقاؤه لا يخرج عن كونه صنما ومن نفى الجسمية عنه وعن يده وأصبغته فقد نفى العضوية واللحم والعصب وقدس الرب جل جلاله عما يوجب الخلوث وليعتقد بعده أنه عبارة عن معنى من المعانى ليس بجسم ولا عرض فى جسم يليق ذلك المعنى بالله تعالى فان كان لا يدرى ذلك المعنى ولا يفهم كنه حقيقته فليس عليه فى ذلك تكليف أصلا فمعرفة تأويله ومعناه ليس بواجب عليه بل واجب عليه أن لا يخوض فيه كما سيأتى * مثال آخر اذا سمع الصورة فى قوله عليه السلام «ان الله خلق آدم على صورته ولما رأيت ربى فى أحسن صورة»

فينبغى أن يعلم أن الصورة اسم مشترك قد يطلق ويراد به الهيئة الحاصلة فى أجسام مؤلفة مولدة مرتبة ترتيبا مخصوصا مثل الأنف والعين والتمم والحد التى هى أجسام وهى لحوم وعظام وقد يطلق ويراد به ما ليس بجسم ولا هيئة فى جسم ولا هو ترتيب فى أجسام كقولك عرف صورته وما يجرى مجراه فليتحقق كل مؤمن أن الصورة فى حق الله تطلق لارادة المعنى الأول الذى هو جسم لحمي وعظمي مركب من أنف وفم وخد - فان جميع ذلك أجسام وهيأت فى أجسام وخالق الأجسام وهيأت كلها منزلة عن مشابقتها وصفاتها واذا علم هذا يقينا فهو مؤمن فان خطر له

أنه ان لم يرد هذا المعنى فما الذي أراده فينبغي أن يعلم أن ذلك لم يؤمر به بل أمر بأن لا يخوض فيه فانه ليس على قدر طاقته لكن ينبغي أن يعتقد أنه أريد به معنى يليق بجلال الله وعظمته مما ليس بجسم ولا عرض في جسم ٥ مثال آخر اذا قرع منعه النزول في قوله ﷺ (ينزل الله تعالى في كل ليلة الى السماء الدنيا) فالواجب عليه أن يعلم أن النزول اسم مشترك قد يطلق اطلاقا يفترق فيه الى ثلاثة أجسام جسم عال هو مكان لساكنه وجسم سافل كذلك وجسم متقل من السافل الى العالى ومن العالى الى السافل فان كان من أسفل الى علو سمي صعودا وعروجا وورقا وان كان من علو الى أسفل سمي نزولا وهبوطا وقد يطلق على معنى آخر ولا يفترق فيه الى تقدير انتقال وحركة في جسم كما قال الله تعالى (وأنزل لكم من الانعام ثمانية أزواج) وماروى البعير والبقر نازلا من السماء بالاتقال بل هي مخلوقة في الأرحام ولا تزالها معنى لا محالة كما قال الشافعي رضى الله عنه دخلت مصر فلم يفهموا كلامي فنزلت ثم نزلت ثم نزلت فلم يرد به انتقال جسد الى أسفل فتحقق المؤمن قطعا أن النزول في حق الله تعالى ليس بالمعنى الاول وهو انتقال شخص وجسد من علو الى أسفل فان الشخص والجسد أجسام والرب جل جلاله ليس بجسم فان خطر له أنه ان لم يرد هذا فما الذي أراد فيقال له أنت اذا عجزت عن فهم نزول البعير من السماء فأنت عن فهم نزول الله تعالى أعجز فليس هذا بعشك فادرجي واشتغل بعبادتك أو حرفتك واسكت واعلم أنه أريد به معنى من المعاني التي يجوز أن يراد بالنزول في لغة العرب ويليق ذلك المعنى بجلال الله تعالى وعظمته وإن كنت لاتعلم حقيقته وكيفيته مثال آخر اذا سمع لفظ الفوق في قوله تعالى (وهو القاهر فوق عباده) وفي قوله تعالى (يخافون ربهم من فوقهم) فيعلم أن الفوق اسم مشترك يطلق للمعنيين أحدهما نسبة جسم الى جسم بأن يكون أحدهما أعلى والاخر أسفل يعنى أن الأعلى من جانب رأس الأسفل وقد يطلق لقوة الرتبة وبهذا المعنى يقال الخليفة فوق السلطان والسلطان فوق الوزير وكما يقال العلم فوق العلم والاول يستدعى جسما ينسب الى جسم

(والثاني) لا يستدعيه فليعتقد المؤمن قطعا ان الاول غير مراد وانه على الله

تعالى محال فانه من لوازم الاجسام أو لوازم أعراض الاجسام واذا عرف تقي هذا المحال فلا عليه ان لم يعرف انه لماذا أطلق وماذا أريد فقس على ما ذكرناه ما لم تذكره

(الوظيفة الثانية - الايمان والتصديق) وهو أنه يعلم قطعاً أن هذه الالفاظ أريد بها معنى يليق بجلال الله وعظمته وأن رسول الله ﷺ صادق في وصف الله تعالى به فليؤمن بذلك وليوقن بان ما قاله صدق وما أخبر عنه حق لا ريب فيه وليقل آمناً وصدقاً وان ما وصف الله تعالى به نفسه أو وصفه به رسوله فهو كما وصفه وحق بالمعنى الذى أرادته وعلى الوجه الذى قاله وان كنت لا تقف على حقيقته فان قلت التصديق انما يكون بعد التصور والايمان انما يكون بعد التفهم فهذه الالفاظ اذا لم يفهم العبد معانيها كيف يعتقد صدق قائلها فيها فجوابك ان التصديق بالامور الجملية ليس بمحال وكل عاقل يعلم أنه أريد بهذه الالفاظ معان وان كل اسم فله معنى اذا نطق به من أراد مخاطبة قوم قصد ذلك المسمى فيمكنه أن يعتقد كونه صادقاً بخبراً عنه على ما هو عليه فهذا معقول على سبيل الاجمال بل يمكن أن يفهم من هذه الالفاظ أمور جملة غير مفصلة ويمكن التصديق كما اذا قال فى البيت حيوان أمكن ان صدق دون أن يعرف أنه انسان أو فرس أو غيره بل لو قال فيه شيء أمكن تصديقه وان لم يعرف ما ذلك الشيء فكذلك من سمع الاستواء على العرش فهم على الجملة انه أريد بذلك نسبة خاصة الى العرش فيمكنه التصديق قبل أن يعرف ان تلك النسبة هي نسبة الاستقرار عليه أو الاقبال على خلقه أو الاستيلاء عليه بالقهر أو معنى آخر من معانى النسبة أمكن التصديق به وان قلت فأى فائدة فى مخاطبة الخلق بما لا يفهمون فجوابك انه قصد بهذا الخطاب تفهيم من هو اهله وهم الاولياء والزاسخون فى العلم وقد فهموا وليس من شرط من خاطب العقلاء بكلام أن يخاطبهم بما يفهم الصبيان والعوام بالاضافة الى العارفين كالصبيان بالاضافة الى البالغين. ولكن على الصبيان أن يسألوا البالغين عما يفهمونه وعلى البالغين أن ينجيوا الصبيان بأن هذا ليس من شأنكم ولستم من أهله فخوضوا فى حديث غيره فقد قيل للجاهل فاسألوا أهل الذكر فان كانوا يطبقون فهمه فمفهوم

ولا قالوا لهم وما أوتيتم من العلم إلا قليلا فلا تسألوا عن أشياء إن تبدلتم تسوكم ما لكم ولهذا السؤال هذه معان الإيمان بها واجب والكيفية مجهولة أى مجهولة لكم والسؤال عنه بدعة كما قال مالك الاستواء معلوم والكيفية مجهولة والإيمان به واجب فاذن الإيمان بالجليات التي ليست مفصلة في الذهن ممكن ولكن تقديسه الذي هو قى للبحال عنه ينبغي أن يكون مفصلا فان المنفى هي الجسمية ولوازمها ونفى بالجسم وهنا الشخص المقدر الطويل العريض العميق الذي يمنع غيره من أن يوجد بحيث هو الذي يدفع ما يطلب مكانه ان كان قويا ويندفع ويتحى عن مكانه بقوة دافعه ان كان ضعيفا وانما شرحنا هذا اللفظ مع ظهوره لان العامى ربما لا يفهم المراد به .

(الوظيفة الثالثة - الاعتراف بالعجز) ويجب على كل من لا يقف على كنه هذه المعاني وحقيقتها ولم يعرف تأويلها والمعنى المراد به أن يقر بالعجز فان التصديق واجب وهو عن دركه عاجز فان ادعى المعرفة فقد كذب وهذا معنى قول مالك الكيفية مجهولة يعنى تفصيل المراد به غير معلوم بل الراسخون في العلم والعارفون من الاولياء ان جاوزوا في المعرفة حدود العوام ونجاوا في ميدان المعرفة وقطعوا من بوادها أميالا كثيرة فابقى لهم مما لم يبلغوه وهو بين أيهم يد أكثر بل لاسبب لما طوى عنهم الى ما كشف لهم لكثرة المطوى وقلة المكشوف بالاضافة اليه والاضافة الى المطوى المستور

(قال سيد الانبياء صلوات الله عليه لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك) وبالاضافة الى المكشوف (قال صلوات الله عليه أعرفكم بالله أخوفكم لله وأنا أعرفكم بالله) ولاجل كون العجز والقصور ضروريا في آخر الأمر بالاضافة الى الى منتهى الحال (قال سيد الصديقين العجز عن درك الادراك ادراك) فأوئل حقائق هذه المعاني بالاضافة الى عوام الخلق كآخرها بالاضافة الى خواص الخلق فكيف لا يجب عليهم الاعتراف بالعجز

(الوظيفة الرابعة - السكوت عن السؤال) وذلك واجب على العوام لانه بالنسبة لمتعرض لما لا يطبقه ولا يحتاجه فيما ليس أهلا فان سأل جاهلا زاده جوابه جهلا

وربما ورطه في الكفر من حيث لا يشعر وان سأل عارفا عجز العارف عن تقيمه بل عجز عن تقيمه ولده مصلحته في خروجه إلى المكتب بل عجز الصانع عن تفهيم التجار دقائق صناعته فان التجار وإن كان بصيرابصناعته فهو عاجز عن دقائق الصياغة لأنه إنما يعلم دقائق النجر لاستغراقه العمر في تعلمه وممارسته فكذلك يفهم الصانع الصياغة أيضا لصرف العمر إلى تعلمه وممارسته وقبل ذلك لا يفهمه فالمشغولون بالدنيا وبالعلوم التي ليست من قبيل معرفة الله عاجزون عن معرفة الامور الالهية عجز كافة المعرضين عن الصناعات عن فهمها بل عجز الصبي الرضيع عن الاعتناء بالخبز واللحم لتصور في فطرته لالعدم الخبز واللحم ولا لأنه قاصر على تغذية الاقوياء لكن طبع الضعفاء قاصر عن التغذي به فمن أطعم الصبي الضعيف اللحم والخبز أو مكثه من تناوله فقد أهلكه وكذلك العوام إذا طلبوا بالسؤال هذه المعاني يجب زجرهم ومنعهم وضربهم بالدرة كما كان يفعل عمر رضي الله عنه بكل من سأل عن الآيات المتشابهات وما فعله عليه السلام في الإنكار على قوم رأهم غاضوا في مسئلة القدر وسألوا عنه فقال عليه السلام (فيها أمرتم وقال إنما هلك من كان قبلكم بكثرة السؤال) أو لفظ هذا معناه كما اشتهر في الخبر ولهذا أقول يحرم على الوعاظ على رؤس المنابر الجواب عن هذه الأسئلة بالخوض في التأويل والتفصيل بل الواجب عليهم الاقتصاد على ما ذكرناه وذكره السلف وهو المبالغة في التقديس ونفي التشبيه وأنه تعالى منزّه عن الجسمية وعوارضها وله المبالغة في هذا بما أراد حتى يقول كل ما خطر ببالكم وهجس في ضميركم وتصور في خاطركم فانه تعالى خالقها وهو منزّه عنها وعن مشابهاها وأن ليس المراد بالاخبار شيئا من ذلك وأما حقيقة المراد فليست من أهل معرفتها والسؤال عنها فاشتغلوا بالتقوى فما أمركم الله تعالى به فافعلوه واماهاكم عنه فاجتنبوه وهذا قد نهيت عنه فلا تسألوا عنه ومهما سمعتم شيئا من ذلك فاسكتوا وقولوا آمنا وصدقنا وما أوتينا من العلم إلا قليلا وليس هذا من جملة ما أتيناه

(الوظيفة الخامسة — الامساك) عن التصرف في ألفاظ واردة ويجب على عموم الخلق الجود على ألفاظ هذه الاخبار والامساك عن التصرف فيها من ستة أوجه التفسير والتأويل والتصرف والتفريع والجمع والتفريق (الاول) التفسير وأعني

به تبديل اللفظ بلغة أخرى يقوم مقامها في العربية أو معناها بالفارسية أو التركية بل لا يجوز النطق إلا باللفظ الوارد لأن من الالفاظ العربية ما لا يوجد لها فارسية تطابقها ومنها ما يوجد لها فارسية تطابقها لكن ما جرت عادة الفرس باستعارتها للمعاني التي جرت عادة للعرب باستعارتها منها ومنها ما يكون مشتركا في العربية ولا يكون في المعجمة كذلك

(أما الأول) مثاله لفظ الاستواء فإنه ليس له في الفارسية لفظ مطابق يؤدي بين الفرس من المعنى الذي يؤديه لفظ الاستواء بين العرب بحيث لا يشتمل على مزيد إيهام اذ فارسيته أن يقال - رأست باسناد - وهذا لفظان (الأول) ينفي عن انتصاب واستقامة فيما يتصور أى ينحن ويعوج (والثاني) ينفي عن سكور وثبات فيما يتصور أن يتحرك ويضطرب وأشعاره بهذه المعاني وأشارته اليها في العجمية أظهر من أشعار لفظ الاستواء وأشارته اليها فاذا تفاوتت في الدلالة والأشعار لم يكن هذا مثل الأول وإنما يجوز تبديل اللفظ بمثله المرادف له الذي لا يخالفه بوجه من الوجوه لا بما يباينه أو يخالفه ولو بأدنى شيء وأدقه وأخفاه

(مثال الثاني) أن الأصبع يستعار في لسان العرب للنعمة يقال لفلان عندي أصبع أى نعمة ومعناها بالفارسية - انكشت - وما جرت عادة العجم بهذه الاستعارة وتوسع العرب في التجوز والاستعارة أكثر من توسع العجم بل لانسبة لتوسع العرب الى جمود العجم فاذا حسن ارادة المعنى المستعار له في العرب وسمح ذلك في العجم قرر القلب عما سمح وجه السمع ولم يمل اليه فاذا تفاوت لم يكن التفسير تبديلا بالمثل بل بالخلاف ولا يجوز التبديل الا بالمثل

(مثال الثالث) العين فان من فسرهما فانما يفسره بأظهر معانيه فيقول هو جسم وهو مشترك في لغة العرب بين العضو الباصر وبين الماء والذهب والفضة وليس للفظ جسم وهو مشترك هذا الاشتراك وكذلك لفظ الجنب والوجه يقرب منه فلاجل هذا نرى المنع من التبديل والاقتصار على العربية فان قيل هذا التفاوت ان ادعيتهموه في جميع الالفاظ فهو غير صحيح اذ لا فرق بين قولك خبزونا وبين قولك لحم وكوشت وان اعترف بان ذلك في البعض فامنم من التبديل عند التفاوت لا عند التماثل

فالجواب أن الحق أن التفاوت في البعض لا في الكل فلعل لفظ اليد ولفظ دست يتساويان في اللغتين وفي الاشتراك والاستعارة وسائر الامور ولكن اذا قسم الى ما يجوز والى ما لا يجوز وليس ادراك التمييز بينهما والوقوف على دقائق التفاوت جلياً سهلاً يسيراً على كافة الخلق بل يكثر فيه الاشكال ولا يتميز محل التفاوت عن محل التعادل فنحن بين أن نجسم الباب احتياطاً اذ لا حاجة ولا ضرورة الى التبديل وبين أن نفتح الباب ونقحم عموم الخلق ورطة الخطر فليت شعري أى الامرين أحزم وأحوط والمنظور فيه ذات الاله وصفاته وما عندى أن عاقلنا متديناً لا يقربان هذا الامر مخطر فإن الخطر في الصفات الالهية يجب اجتنابه كيف وقد أوجب الشرع على الموطوءة العدة لبراءة الرحم والحذر من خلط الانساب احتياط الحكم الولاية والوراثة وما يترتب على النسب فقالوا مع ذلك تجب العدة على العقيم والائسوة الصغيرة وعند العزل لأن باطن الارحام إنما يطلع عليه علام الغيوب فانه يعلم ما في الارحام فلو فتحنا باب النظر إلى التفصيل كنا راكبين متن الخطر فإيجاب العدة حيث لا علوق أهون من ركوب هذا الخطر فكما أن إيجاب العدة حكم شرعى فتحریم تبديل العرية حكم شرعى ثبت بالاجتهاد وترجيح طريق الأول ويعلم أن الاحتياط في الخبر عن الله وعن صفاته وعما أراده بالفاظ القرآن أهم وأولى من الاحتياط في العدة وكل ما احتاط به الفقهاء من هذا القبيل : (أما التصريف الثاني — التأويل) وهو بيان معناه بعد ازالة ظاهره وهذا إما أن يقع من العامى نفسه أو من العارف مع العامى أو من العارف مع نفسه بينه وبين ربه فهذه ثلاثة مواضع .

(الأول) تأويل العامى على سبيل الاشتغال بنفسه وهو حرام يشبه خوض البحر المغرق ممن لا يحسن السباحة ولا شك في تحريم ذلك وبحر معرفة الله أبعد غوراً وأكثر معاطب وممالك من بحر الماء لأن هلاك هذا البحر لآحياة بعده وهلاك بحر الدنيا لا يزيل إلا الحياة الفانية وذلك يزيل الحياة الابدية فشتان بين الخطرين .

(الموضع الثاني) أن يكون ذلك من العالم مع العامى وهو أيضاً ممنوع ومثاله

أن يجر السباح الغوص في البحر مع نفسه عاجزا عن السباحة مضطرب القلب والبدن وذلك حرام لأنه عرضة لخطر الهلاك فانه لا يقوي على حفظه في لجة البحر وان قدر على حفظه في القرب من الساحل ولو أمره بالوقوف بقرب الساحل لا يطيعه وان أمره بالسكون عند التظام الأمواج وإقبال التماسيح وقد فترت فاهها للالتقام اضطرب قلبه وبذته ولم يسكن على حسب مراده لقصور طاقته وهذا هو المثال الحق للعالم اذا فتح للعالمى باب التأويلات والتصرف في خلاف الظواهر وفي معنى العوام الاذيب والنحوى والمحدث والمفسر والفقيه والمتكلم بل كل عالم سوي المتجدين لتعلم السباحة في بحار المعرفة القاصرين أعمارهم عليه الصارفين وجوههم عن الدنيا والشهوات المعرضين عن المال والجاه والخلق وسائر اللذات المخلصين لله تعالى في العلوم والآعمال العاملين بجميع حدود الشريعة وآدابها في القيام بالطاعات وترك المنكرات المفرغين قلوبهم بالجملة عن غير الله تعالى الله المستحقين للدنيا بل الآخرة والفردوس الأعلى في جنب محبة الله تعالى فهولاء هم أهل الغوص في بحر المعرفة وهم مع ذلك كله على خطر عظيم يهلك من العشرة تسعة الى أن يسعد واحد بالمر المكنون والسر المخزون (أولئك الذين سبقت لهم من الله الحسنى فهم الفائزون وربك اعلم بما تكن صدورهم وما يعلنون)

(الموضع الثالث) تأويل العارف مع نفسه في سر قلبه بينه وبين ربه وهو على ثلاثة أوجه فان الذى اتقدح في سره أن المراد به من لفظ الاستواء والفوق مثلا اما أن يكون مقطوعا به أو مشكوكا فيه أو مظنونا ظنا غالبا فان كان قطعيا فليعتقده وان كان مشكوكا فليجتنبه ولا يحكم على مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ من كلامه باحتمال يعارضه مثله من غير ترجيح بل الواجب على الشاك التوقف وان كان مظنونا فاعلم أن للظن متعلقين . أحدهما أن المعنى الذى اتقدح عنده هل هو جائز في حق الله تعالى أم هو محال والثاني أن يعلم قطعيا جوازه لكن تردد في أنه هل هو مراده أم لا (مثال الاول) تأويل لفظ الفوق بالعلو المعنوى الذى هو المراد بقولنا السلطان فوق الوزير فانا لانفسك في ثبوت معناه الله تعالى لكننا ربما نتردد في أن لفظ الفوق في قوله (يخافون ربهم من فوقهم) هل أريد به العلو المعنوى أم أريد به معنى آخر يليق

بجلال الله تعالى دون العلو بالمكان الذي هو محال على ما ليس بجسم ولا هو صفة في جسم (ومثال الثاني) تأويل لفظ الاستواء على العرش بأنه أراد به النسبة الخاصة التي للعرش ونسبته ان الله تعالى يتصرف في جميع العالم ويدير الامر من السماء إلى الأرض بواسطة العرش فانه لا يحدث في العالم صورة مالم يحدثه في العرش كما لا يحدث النقاش والكتاب صورة وكلية على البياض مالم يحدثه في الدماغ بل لا يحدث البناء صورة الأبنية مالم يحدث صورته في الدماغ فبواسطة الدماغ يدير القلب أمر عالمه الذي هو بدنه فربما تردد في أن اثبات هذه النسبة للعرش الى الله تعالى هل هو جائز إما لوجوبه في نفسه وأولاه أجرى به سنته وعادته وان لم يكن خلافا محالا كما أجرى عادته في حق قلب الانسان بأن لا يمكنه التدبير إلا بواسطة الدماغ وان كان في قدرة الله تعالى تمكنه منه دون الدماغ لو سبقت به إرادته الأزلية وحقت به الكلفة القديمة التي هي عليه فصار خلافا متمتعا بالقصور في ذات القدرة لكن لاستحالة ما يخالف الإرادة القديمة والعلم السابق الأزلي ولذلك قال (ولن تجد لسنة الله تبديلا) وانما لا تبديل لوجوبها وانما وجوبها لصدورها عن إرادة أزلية واجبة ونتيجة الواجب واجبة وتقيضها محالة وإن لم يكن محالا في ذاته ولكنه محال لغيره وهو افضاؤه الى أن ينقلب العلم الأزلي جهلا ويمنع قوذا المشيئة الأزلية فاذا اثبات هذه النسبة لله تعالى مع العرش في تدبير المملوكة بواسطة إن كان جائزا عقلا فهل واقع وجودا هذا مما قد يتردد فيه الناظر وربما يظن وجوده هذا مثال الظن في نفس المعنى والأول مثال الظن في كون المعنى مراد باللفظ مع كون المعنى في نفسه صحيحا جائزا وبينهما فرقان لكن كل واحد من الظنين إذا أهدح في النفس وحاك في الصدر فلا يدخل تحت الاختيار دفعه عن النفس ولا يمكنه أن لا يظن فان للظن أسبابا ضرورية لا يمكن دفعها (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) لكن عليه وظيفتان إحداها أن لا يدع نفسه تطمئن إليه جزما من غير شعور بإمكان الغاط فيه ولا ينبغي أن يحكم مع نفسه بموجب ظنه حكما جازما (والثانية) أنه إن ذكره لم يطلق القول بان المراد بالاستواء كذا أو المراد بالفوق كذا لأنه حكم بما لا يعلم وقد قال الله تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) لكن يقول أنا أظن أنه كذا فيكون صادقا في خبره عن نفسه وعن ضميره ولا يكون حكما.

على صفة الله ولا على مراده بكلامه بل حكما على نفسه ونبا عن ضميره فان قيل وهل يجوز ذكر هذا الظن مع كافة الخلق والتحدث به كما اشتمل عليه ضميره وكذلك لو كان قاطعا فهل له أن يتحدث به قلنا تحدثه به إنما يكون على أربعة أوجه فاما أن يكون مع نفسه أو مع من هو مثله في الاستبصار أو مع من هو مستعد للاستبصار بذكائه وقلته وتجرده لطلب معرفة الله تعالى أو مع العامى فان كان قاطعا فله أن يتحدث نفسه به ويحدث من هو مثله في الاستبصار أو من هو متجرد لطلب المعرفة مستعدله خال عن الميل إلى الدنيا والشهوات والتعصبات للذاهب وطلب المباهاة بالمعارف والتظاهر بذكراها مع العوام فمن اتصف بهذه الصفات فلا بأس بالتحدث معه لأن الفطن المتعشش إلى المعرفة للبعرة لا لغرض آخر يحيك في صدره أشكال الظواهر وربما يلقى في تأويلات فاسدة لشدة شرهه على الفرار عن مقتضى الظواهر ومنع العلم أهله ظلم كبشه الى غير أهله وأما العامى فلا ينبغي أن يتحدث به وفي معنى العامى كل من لا يتصف بالصفات المذكورة بل مثاله ما ذكرناه من اطعام الرضيع الاطعمة القوية التي لا يطيقها وأما المظنون فتحدثه مع نفسه اضطرار فان ما ينطوى عليه الذهن من ظن وشك وقطع لازال النفس يتحدث به ولا قدرة على الخلاص منه فلا منع منه ولا شك في منع التحدث به مع العوام بل هو أولى بالمنع من المقطوع أما تحدثه مع من هو في مثل درجته في المعرفة أو مع المستعدله فقيه نظر فيحتمل أن يقال هو جائز ولا يزيد على أن يقول أظن كذا وهو صادق ويحتمل المنع لأنه قادر على تركه وهو بذكره متصرف بالظن في صفة الله تعالى أو في مراده من كلامه وفيه خطر وإباحته تعرف بنص أو إجماع أو قياس على منصوص ولم يرد شيء من ذلك بل ورد قوله تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) فان قيل يدل على الجواز ثلاثة أمور (الاول) الدليل البنى دل على إباحة الصدق وهو صادق فانه ليس يخبر إلا عن ظنه وهو ظان .

(الثاني) أقاويل المفسرين في القرآن بالحدس والظن اذ كل ما قالوه غير مسموع من الرسول عليه السلام بل هو مستنبط بالاجتهاد ولذلك كثرت الأقاويل وتعارضت .

(الثالث) اجماع التابعين على نقل الاخبار المتشابهة التي نقلها آحاد الصحابة ولم تواتر وما اشتمل عليه الصحيح الذي نقله العدل على العدل فانهم جوزوا روايته ولا يحصل بقول العدل الا الظن والجواب عن الاول أن المباح صدق لا يخشى منه ضرر وبث هذه الظنون لا يخلو عن ضرر فقد يسمعه من يسكن اليه ويعتقده حزما فيحكم في صفات الله تعالى بغير علم وهو خطر والنفوس نافرة عن اشكال الظواهر فاذا وجد مستروحا من المعنى ولو كان مظنونا سكن اليه واعتقده جزما وربما يكون غاطلا فيكون قد اعتقد في صفات الله تعالى ما هو الباطل أو حكم عليه في كلامه بما لم يرد به (وأما الثاني) وهو أقاويل المفسرين بالظن فلا نسلم ذلك فيما هو من صفات الله تعالى كالاستواء والفوق وغيره بل لعل ذلك في الاحكام الفقهية أو في حكايات أحوال الانبياء والكفار والمواظ والامثال ومالا يعظم خطر الخطأ فيه (وأما الثالث) فقد قال قائلون لا يجوز أن يعتمد في هذا الباب إلا ما ورد في القرآن أو تواتر عن الرسول ﷺ تواتر يفيد العلم فأما اخبار الآحاد فلا يقبل فيه ولا نشغل بتأويله عند من يميل الى التأويل ولا بروايته عند من يقتصر على الرواية لأن ذلك حكم بالمظنون واعتماد عليه وما ذكروه ليس يبعد لكنه يخالف لظاهر ما درج عليه الساف فانهم قبلوا هذه الاخبار من العدول ورووها وصححوها فالجواب من وجهين .

(أحدهما) أن التابعين كانوا قد عرفوا من أدلة الشرع أنه لا يجوز اتهام العدل بالكذب لا سيما في صفات الله تعالى فاذا روى الصديق رضى الله عنه خبرا وقال سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا فرد روايته تكذيب له ونسبة له الى الوضع أو الى السهو فقبلوه وقالوا قال أبو بكر قال رسول الله ﷺ وقال أنس قال رسول الله عليه السلام وكذا في التابعين فالآن اذا ثبت عندهم بأدلة الشرع أنه لا سبيل الى اتهام العدل التقي من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين فمن أين يجب أن لا يتهم ظنون الآحاد وأن ينزل الظن منزلة نقل العدل مع أن بعض الظن أتم فاذا قال الشارع ما أخبركم به العدل فصدقوه واقبلوه وانقلوه وأظهروه فلا يلزم من هذا أن يقال ما حدثكم به نفوسكم من ظنونكم فأقبلوه وأظهروه وأرووا عن

ظنونكم وضما تتركهم وقوسكم ما قلته فليس هذا في معنى المنصوص ولهذا نقول مارواه غير العدل من هذا الجنس ينبغي أن يعرض عنه ولا يروى ويحتاط فيه أكثر مما يحتاط في المواعظ والامثال وما يجري مجراها .

(والجواب الثاني) ان تلك الاخبار روتها الصحابة لانهم سمعوه يقينا فامتلأوا لا ماتيقنوه والتابعون قبلوه ورووه وما قالوا قال رسول الله عليه السلام . كذا بل قالوا قال فلان قال رسول الله عليه السلام كذا وكانوا صادقين وما أهملوا روايته . لا شتال كل حديث على فوائد سوى اللفظ الموهوم عند العارف معنى حقيقا يفهم منه . ليس ذلك ظنيا في حقه مثاله رواية الصحابي عن رسول الله عليه السلام (قوله ينزل الله تعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول هل من داع فاستجيب له وهل من مستغفر فاغفر له) الحديث فهذا الحديث سيق لنهاية الترغيب في قيام الليل وله تأثير عظيم في تحريك الدواعي للتهجد الذي هو أفضل العبادات فلو ترك هذا الحديث لبطلت هذه الفائدة العظيمة ولا سبيل الى اهمالها وليس فيه إلا ايهام لفظ النزول عند الصبي والعامي الجارى مجرى الصبي وما أهون على البصير ان يغرس في قلب العامي التنزيه والتقدیس عن صورة النزول بان يقول له ان كان نزوله إلى السماء الدنيا ليسمعنا نداء وقوله فما أسمعتنا فأى فائدة في نزوله ولقد كان يمكنه أن ينادينا كذلك وهو على العرش أو على السماء العليا فهذا القدر يعرف العامي ان ظاهر النزول باطل بل مثاله ان يريد من في المشرق اسماع شخص في المغرب ومناداته فينتقدم إلى المغرب باقدام معدودة وأخذ يناديه وهو يعلم انه لا يسمع فيكون قلبه الاقدام عملا باطلا وفلا كفعل المجانين فكيف يستقر مثل هذا في قلب عاقل بل يضطر بهذا القدر كل عامي إلى أن يتيقن قى صورة النزول وكيف وقد علم استحالة الجسمية عليه واستحالة الانتقال على غير الأجسام استحالة النزول من غير انتقال فاذا الفائدة في قل هذه الاخبار عظيمة والضرر يسير فاني يساوي هذا حكاية الظنون المتقدمة في الانفس فهذه سبل تجاذب طرق الاجتهاد في اباحة ذكر التأويل المظنون أو المنع ولا يعذر كونه ثاكت وهو أن ينظر إلى قرائن حال السائل والمستمع فان علم أنه يتفجع بذكره وإن علم أنه يتضرر تركه وإن ظن أحد الأمرين فان ظنه كالعلم في اباحة الذكروهم

من انسان لا تحرك داعيته باطنا إلى معرفة هذه المعاني ولا يحيك في نفسه اشكال من ظواهرها قد كر التأويل معه مشوش . كم من انسان يحيك في نفسه أشكال الظاهر حتى يكاد أن يسو اعتقاده في الرسول عليه السلام ويتكر قوله الموهم فمثل هذا لو ذكر معه الاحتمال المظنون بل مجرد الاحتمال الذي ينبو عنه اللفظ انتفع به ولا بأس بذكره معه فانه دواء لدائه وإن كان داء في غيره ولكن لا ينبغي أن يذكر على رؤس المنابر لأن ذلك يحرك الدواعي الساكنة من أكثر المستمعين وقد كانوا عنه غافلين وعن أشكاله منفكين ولما كان زمان السلف الأول زمان سكون القلب بالغوا في الكف عن التأويل خيفة من تحريك الدواعي وتشويش القلوب فمن خالفهم في ذلك الزمان فهو الذي حرك الفتنة وألقى هذه الشكوك في القلوب مع الاستغناء عنه فباء بالاسم أما الآن وقد فشا ذلك في بعض البلاد فالعذر في إظهار شيء من ذلك رجاء لاماطة الاوهام الباطلة عن التلويح أظهر واللوم عن قائله أقل فان قيل فقد فرقم بين التأويل المقطوع والمظنون فبأذا يحصل القطع بصحة التأويل قلنا بأمرين (أحدهما) أن يكون المعنى مقطوعاً بثبوت الله تعالى كفوقية المرتبة

(الثاني) أن لا يكون اللفظ إلا محتملاً لأمرين وقد بطل أحدهما وتعين الثاني مثاله قوله تعالى (وهو القاهر فوق عباده) فانه ان ظهر في وضع اللسان أن الفوق لا يحتمل إلا فوقية المكان أو فوقية الرتبة وقد بطل فوقية المكان لمعرفة التقديس لم يبق إلا فوقية الرتبة كما يقال السيد فوق العبد والزوج فوق الزوجة والسلطان فوق الوزير فالله فوق عباده بهذا المعنى وهذا كالمقطوع به في لفظ الفوق وأنه لا يستعمل في لسان العرب إلا في هذين المعنيين أما لفظ الاستواء الى السماء وعلى العرش ربما لا ينحصر مفهومه في اللغة هذا الانحصار واذا تردد بين ثلاثة معان معنيين جائز ان على الله تعالى ومعنى واحد هو الباطل فنزيله على أحد المعنيين الجائزين أن يكون بالظن وبالاختمال المجرد وهذا تمام النظر في الكف عن التأويل .

(التصرف الثالث) الذي يجب الامساك عنه التصرف ومعناه أنه اذا ورد قوله تعالى (استوى على العرش) فلا ينبغي أن يقال مستو ويستوى لأن المعنى

يجوز أن يختلف لأن دلالة قوله هو مستو على العرش على الاستقرار أظهر من قوله ١ رفع السموات بغير عمد ترونها ثم استوى على العرش) الآية بل هو كقوله ﴿ خلق لكم ما في الأرض جميعاً ثم استوى إلى السماء ﴾ فإن هذا يدل على استواء قد اتقضى من اقبال على خلقه أو على تدبير المملكة بواسطة قوى تغير التصاريف ما وقع في تغير الدلالات والاحتمالات فليجنب التصريف كما يجنب الزيادة فإن تحت التصريف الزيادة والنقصان

(التصريف الرابع) : الذي يجب الامساك عنه القياس والتفريع مثل أن يرد لفظ اليد فلا يجوز اثبات الساعد والمعد والكف مصيراً إلى أن هذا من لوازم اليد وإذا ورد الاصبع لم يجوز ذكر الأظفار كما لا يجوز ذكر اللحم والعظم والعصب وإن كانت اليد المشهورة لا تنفك عنه وأبعد من هذه الزيادة إثبات الرجل عند ورود اليد وثبات القدم عند ورود العين أو عند ورود الضحك وإثبات الأذن والعين عند ورود السمع والبصر وكل ذلك محال وكذب وزيادة وقد يتجاسر بعض الحق من المشبهة الجشوية فلذلك ذكرناه

(التصريف الخامس) : لا يجمع بين متفرق ولقد بعد عن التوفيق من صنف كتاباً في جمع هذه الأخبار خاصة ورسم في كل عضو باباً يقال باب في إثبات الرأس وباب في اليد إلى غير ذلك وسماه كتاب الصفات فإن هذه كلمات متفرقة صدرت من رسول الله عليه السلام في أوقات متفرقة متباعدة اعتماداً على قرائن مختلفة تفهم السامعين معاني صحيحة فإذا ذكرت مجموعة على مثال خلق الإنسان صار جمع تلك المتفرقات في السمع دفعة واحدة قرينة عظيمة في تأكيد الظاهر وإمام التشبيه وصار الاشكال في أن الرسول عليه السلام لم ينطق بما يؤم خلاف الحق أعظم في النفس وأوقع بل الكلمة الواحدة يتطرق إليها الاحتمال فإذا اتصل بها ثالثة ورابعة من جنس واحد صار متواليًا بضعف الاحتمال بالإضافة إلى الجملة ولذلك يحصل عن الظن بقول المخبرين وثلاثة ما لا يحصل بقول الواحد بل يحصل من العلم القطعي بخبر التواتر ما لا يحصل بالاتحاد ويحصل من العلم القطعي بإجتماع التواتر ما لا يحصل بالاتحاد وكل ذلك نتيجة الإجتماع إذ يتطرق الاحتمال إلى قول كل عدل وإلى كل واحدة من

القرائن فإذا اقطع الاحتمال أو ضعف فذلك لا يجوز جمع المتفرقات
 (التصرف السادس) : التفريق بين المجتمعات فكما لا يجمع بين متفرقة فلا
 يفرق بين مجتمعة فإن كل كلمة سابقة على كلمة أو لاحقة لها مؤثرة في تفهيم معناه
 مطلقاً ومرجحة الاحتمال الضعيف فيه فإذا فرقت وفصلت سقطت دلالتها مثاله قوله
 تعالى (وهو القاهر فوق عباده) لا تسلط علي أن يقول القائل هو فوق لأنه إذا
 ذكر القاهر قبله ظهر دلالة الفوق على الفوقية التي للقاهر مع المقهور وهي فوقية
 الرتبة ولفظ القاهر يدل عليه بل لا يجوز أن يقول وهو القاهر فوق غيره بل ينبغي
 أن يقول فوق عباده لأن ذكر العبودية في وصفه في الله فوقه يؤكد احتمال فوقية
 السيادة إذ لا يحسن أن يقال زيد فوق عمر وقبل أن يتبين تفاوتهما في معنى السيادة
 والعبودية أو غلبة القهر أو نفوذ الأمر بالسلطنة أو بالابوة وبالزوجة فهذه الأمور
 يخفل عنها العلماء فضلاً عن العوام فكيف يسقط العوام في مثل ذلك علي التصرف
 بالجمع والتفريق والتأويل والتفسير وأنواع التغيير ولأجل هذه الدقائق بالغ السلف
 في الجود والاقصار على موارد التوقيف كما ورد على الوجه الذي ورد وباللفظ الذي
 ورد والحق ما قالوه والصواب ما رأوه فأهم المواضع بالاحتياط ما هو تصرف في
 ذات الله وصفاته وأحق المواضع بالجام اللسان وتقييد عن الجريان فيما يعظم فيه
 الخطر وأي خطر أعظم من الكفر

(الوظيفة السادسة) : في الكف بعد الامساك وأعني بالكف كف الباطن عن
 التفكير في هذه الأمور فذلك واجب عليه كما وجب عليه امساك اللسان عن السؤال
 والتصرف وهذا أثقل الوظائف وأشدّها وهو واجب كما وجب على العاجز الزمن
 أن لا يخوض غمرة البحار وإن كان يتقاضاه طبعه أن يغوص في البحار ويخرج
 دررها وجواهرها ولكن لا ينبغي أن يغره نقاسة جواهرها مع عجزه عن نيلها بل
 ينبغي أن ينظر الى عجزه وكثرة معاطبها ومهالكها ويتفكر أنه إن فاته نقاس البحار
 فما فاته الازديادات وتوسعات في المعيشة وهو مستغن عنها فإن غرق أو التقمه
 تمساح فاته أصل الحياة فإن قلت ان لم ينصرف قلب من التفكير والتشوف الى البحث
 فما طريقه قلت طريقه أن يشغل نفسه بعبادة الله وبالصلاة وقراءة القرآن والذكر

فان لم يقدر فيعلم آخر لايناسب هذا الجنس من لغة أو نحو أو خط أو طب أو لغة
 فان لم يمكنه فبحرفة أو صناعة ولو الحراة والحاكة فان لم يقدر فبلعب ولهو وكل
 ذلك خير له من الخوض في هذا البحر البعيد غوره وعمقه العظيم خطره وضرره بل
 لو اشتغل العاى بالمعاصى البدنية ربما كان أسلم له من أن يخوض في البحث عن
 معرفة الله تعالى فان ذلك غاية الفسق وهذا عاقبته الشرك (وان الله لا يفر أن يشركه
 ويفر ما دون ذلك لمن يشاء) فان قلت العاى اذا لم تسكن نفسه الى الاعتقادات
 الدينية الا بدليل فهل يجوز أن يذكر له الدليل فان جوزت ذلك فقد رخصت له في
 التفكير والنظر وأى فرق بينه وبين غيره (الجواب) انى أجوز له أن يسمع الدليل على
 معرفة الخالق ووحدانيته وعلى صدق الرسول وعلى اليوم الآخر ولكن بشرطين
 (أحدهما) : أن لا يزدامعه على الأدلة التى فى القرآن (والآخر) أن لا يمارى
 فيه الأمراء ظاهرا ولا يتفكر فيه لإلتفكرا سهلا جليا ولا يمتن في التفكير ولا
 يوغل غاية الايغال في البحث وأدلة هذه الامور الاربعة ما ذكر في القرآن أما
 الدليل على معرفة الخالق فمثل قوله تعالى (قل من يرزقكم من السماء والأرض
 أم من يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي
 ومن يدبر الأمر فسيقولون الله) وقوله (أفلم ينظروا الى السماء فوقهم كيف بيناها
 وزيناها وما لها من فروج والأرض مددناها وألقينا فيها راسا وأنبتنا فيها من كل زوج
 بهيج تبصرة وذكرى لكل عبد منيب ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات
 وحب الحصيد والنخل باسقات لها طلع نضيد) وكقوله (فلينظر الانسان الى
 طعامه أنا صبينا الماء صبا ثم شققنا الأرض شقا فأنبتنا فيها حبا وعنبا وقضبا
 وزيتونا ونخلا وحدائق غلبا وفاكة وأبا)

(وقوله ألم نجعل الأرض مهادا والجبال أوتادا الى قوله وجنات ألفاف)
 وأمثال ذلك وهى قريب من خمسمائة آية جمعناها في « كتاب جواهر القرآن » بها ينبغي
 أن يعرف الخلق جلال الله الخالق وعظمته لا بقول المتكلمين أن الاعراض حادثة
 وأن الجواهر لا تتخل عن الاعراض الحادثة فهى حادثة ثم الحادث يقتدر الى
 محدث فان تلك التقسيمات والمقدمات وإثباتها بأدلتها الرسمية يشوش قلوب العوام

والدلالات الظاهرة القريبة من الافهام على ما في القرآن تنفعهم وتسكن نفوسهم وتغرس في قلوبهم الاعتقادات الجازمة وأما الدليل على الوحدانية فيقع فيه بما في القرآن من قوله (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) فان اجتماع المدبرين سبب افساد التدبير (وبمثل) قوله (لو كان معه آلهة كما يقولون اذا لايتنوا الى ذى العرش سيلا) وقوله تعالى (ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعللا بعضهم على بعض)

(وأما صدق) : الرسول فيستدل عليه بقوله تعالى (قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا) وبقوله (فأتوا بسورة من مثله) وقوله (قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات) وأمثاله (وأما اليوم الآخر) : فيستدل عليه بقوله (قل من يحيى العظام وهي رميم يحل يحيى الذي أنشأها أول مرة) . ويقول (أحسب الانسان أن يترك سدا لم يك حفظه من مني مني) الى قوله (أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى) ويقول (يا أيها الناس ان كنتم في ريب من العث فانا خلقناكم من تراب) الى قوله (فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت ان الذي أحيانا الحي الموتى) وأمثال ذلك كثير في القرآن خلا ينبغي أن يرد عليه فان قيل فهذه الأدلة التي اعتمدها المتكلمون وقرروا وجه دلالتها فما بالهم يمتنعون عن تقرير هذه الأدلة ولا يمنعون عنها وكل ذلك حدرك بنظر العقل وتأمله فان فتح للعامة باب النظر فليفتح مطلقا أو ليسد عليه طريق النظر رأسا وليكلف التقليد من غير دليل

(والجواب) أن الأدلة تنقسم الى ما يحتاج فيه الى تفكر وتدقيق خارج عن عن طاقة العامة وقدرته والى ما هو جلي سابق الى الافهام يادي الرأى من أول النظر مما يدركه كافة الناس بسهولة فهذا لاخطر فيه وما يقتصر الى التدقيق فليس على حد وسعه فأدلة القرآن مثل الغذاء ينتفع به كل انسان وأدلة المتكلمين مثل الدواء ينتفع به آحاد الناس ويستضر به الاكثرون بل أدلة القرآن كالماء الذي ينتفع به الصبي الرضيع والرجل القوى وسائر الأدلة كالاطعمة التي ينتفع بها الاقوياء مرة ويمرضون بها أخرى ولا ينتفع بها الصبيان أصلا ولهذا قلنا أدلة

القرآن أيضا ينبغي أن يصنع اليها اصغاه الى كلام جلي ولا يماري فيه إلا مرادها ظاهرا ولا يكلف نفسه تدقيق الفكر وتحقيق النظر فمن الجلي أن من قدر على الابتداء فهو على الاعادة أقدر كما قال (هو الذي يبدؤ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه) وأن التدبير لا يتنظم في دار واحدة بمديرين فكيف يتنظم في كل العالم وأب من خلق علم كما قال تعالى (ألا يعلم من خلق) فهذه الأدلة تجري للعوام مجرى لما الذي جعل الله منه كل شيء محي وما أخذته المتكلمون وراء ذلك من تفويضه وتوجيه أشكال ثم اشتغال بحله فهو بدعة وضرة في حق أكثر الخلق ظاهر فهو الذي ينبغي أن يتوق والدليل على تضرر الخلق به المشاهدة والعيان والتجربة وما ثار من الشر منذ نبخ المتكلمون وفشت صناعة الكلام مع سلامة العصر الأول من الصحابة عن مثل ذلك ويدل عليه أيضا أن رسول الله ﷺ والصحابة بأجمعهم ماسكوا في الحاجة مسلك المتكلمون في تقسياتهم وتدقيقاتهم لالجز منهم عن ذلك فلو علوا أن ذلك نافع لأطنبوا فيه ولخاضوا في تحرير الأدلة خوفا يزيد على خوضهم في مسائل الفرائض فان قيل إنما أمسكوا عنه لقله الحاجة فان البدع إنما نبغت بعدهم فعظم حاجة المتأخرين وعلم الكلام راجع الى علم معالجة المرضى بالبدع لما قامت في زمانهم أمراض البدع قلت عنايتهم بجميع طرق المعالجة فالجواب من وجهين

(أحدهما) : أنهم في مسائل الفرائض ما اقتصروا على بيان حكم الوقائع بل وضعوا المسائل وفرضوا فيها ما تنقض الدهور ولا يقع مثله لان ذلك مما أمكن وقوعه فصنفوا عليه ورتبوه قبل وقوعه اذا علوا أنه لا ضرر في الخوض فيه وفي بيان حكم الواقعة قبل وقوعها والعناية بإزالة البدع ونزعها عن النفوس هم فلم يتخذوا ذلك صناعة لانهم عرفوا ان الاستمرار بالخوض فيه أكثر من الاتقاع ولولا أنهم كانوا قد حذروا من ذلك وفهموا تحريم الخوض لخاضوا فيه

(والجواب الثاني) : أنهم كانوا محتاجين الى محاجة اليهود والنصارى في اثبات نبوة محمد ﷺ والى اثبات البعث مع منكره ثم ما زادوا في هذه القواعد التي هي أميات البقائد على أدلة القرآن فمن أقنعه ذلك قبلوه ومن لم يقنع قتلوه وعدلوا الى السيف

والسنان بعد افشاء أدلة القرآن وما ركبوا ظهر اللجاج في وضع المقاييس العقلية وترتيب المقدمات وتحرير طريق المجادلة وتذليل طرقها ومناهجها كل ذلك لعلهم بأن ذلك منثار الفتن ومنبع التشويش ومن لا يقنعه أدلة القرآن لا يقنعه الا السيف والسنان فما بعد بيان الله بيان على أننا ننصف ولا ننكر أن حاجة المعالجة تزيد بزيادة المرض وان كطول الزمان وبعد العهد عن عصر النبوة تأثيرا في إثارة الاشكالات وان للعلاج طريقين (أحدهما) : الخوض في البيان والبرهان الى أن يصلح واحد يفسد به اثنان فان صلاحه بالاضافة الى الاكياس وفساده بالاضافة الى البله وما أقل الاكياس وما أكثر البله والعناية بالاكثرين أولى

(والطريق الثاني) : طريق السلف في الكف والسكوت والعدول الى الدرة والوسط والسيف وذلك مما يقنع الاكثرين وأن كان لا يقنع الاقلين وآية اقناعه ان من يسترق من الكفار من العبيد والاماء تراه يسلمون تحت ظلال السيوف ثم يستمرون عليه حتى يصير طوعا ما كان في البداية كرها ويضير اعتقادا جزما ما كان في الابتداء مراء وشكا وذلك بمشاهدة أهل الدين والمؤانسة بهم وسماع كلام الله وروية الصالحين وخيرهم وقرائن من هذا الجنس تناسب طباعهم مناسبة أشد من مناسبة الجدول والدليل فاذا كان كل واحد من العلاجين يناسب قوما دون قوم وجب ترجيح الانفع في الاكثر فالعاصرون للطبيب الاول المؤيد بروح القدس المكاشف من الحضرة الالهية الموحى اليه من الخير البصير بأسرار عبادته وبواطنهم أعرف بالأصوب والأصلح قطعا فسلوك سيلهم لا محالة أولى

(الوظيفة السابعة) : التسليم لأهل المعرفة وبيانه انه يجب على العاى أن يعتقد أن ما انطوى عنه من معاني هذه الظواهر وأسرارها ليس منطويا عن رسول الله ﷺ وعن الصديق وعن أكابر الصحابة وعن الأولياء والعلماء الراستخين وانه انما انطوى عنه لعجزه وقصور معرفته فلا ينبغي أن يقيس بنفسه غيره فلا تقاس الملائكة بالحدادين وليس ما يخلوا عنه مخادع العجائز يلزم منه أن يخلو عنه خزائن الملوك فقد خلق الناس أشتاتا متفاوتين كمعادن الذهب والفضة وسائر الجواهر فانظر الى تفاوتها وتباعد ما بينها صورة ولونا وخاصة. وتقاسة فكذلك القلوب معادن لسائر جواهر المعارف

فبعضها معدن النبوة والولاية والعلم ومعرفة الله تعالى وبعضها معدن للشهوات البهيمية والاخلق الشيطانية بل ترى الناس يتفاوتون في الحرف والصناعات فقد يقدر الواحد بخفة يده وحذاقة صناعته على أمور لا يطلع الآخر في بلوغ أوائله فضلا عن غايته ولو اشتغل بتعلمه جميع عمره فكذلك معرفة الله تعالى بل كما ينقسم الناس الى جبان عاجز لا يطبق النظر الى النظام أمواج البحر وان كان على ساحله والى من يطبق ذلك ولكن لا يمكنه الخوض في أطرافه وان كان قائما في الماء على رجله والى من يطبق ذلك لكن لا يطبق رفع الرجل عن الارض اعتمادا على السباحة والى من يطبق السباحة الى حد قريب من الشط لكن لا يطبق خوض البحر الى لجته والمواضع المخمرة المخطرة والى من يطبق ذلك لكن لا يطبق القوص في عمق البحر الى مستقره الذي فيه نفائسه وجواهره فهكذا مثال بحر المعرفة وتفاوت الناس فيه مثله حذر الفذة بالقذة من غير فرق

(فان قيل): فالعارفون يحيطون بكال معرفة الله سبحانه حتى لا ينطوى عنهم شيء قلنا ميهات فقد بينا بالبرهان القاطع في كتاب المقصد الاسنى في معاني أسماء الله الحسنى أنه لا يعرف الله كنه معرفته الا الله وإن الخلائق وإن اتسعت معرفتهم وغرر عليهم فاذا أعنف ذلك إلى علم الله سبحانه فما أتوا من العلم إلا قليلا لكن ينبغي أن يعلم أن الحضرة الالهية محيطة بكل مافي الوجود إذ ليس في الوجود الا الله وأفعاله فالكل من الحضرة الالهية كما أن جميع أرباب الولايات في المعسكر حتى الحراس هم من المعسكر فهم من جملة الحضرة السلطانية وأنت لاتفهم الحضرة الالهية الا بالتشيل الى الحضرة السلطانية فاعلم ان كل مافي الوجود داخل في الحضرة الالهية ولكن كما أن السلطان له في مملكته قصر خاص وفي فناء قصره حيدان واسع ولذلك الميدان عتبة يجتمع عليها جميع الرعايا ولا يمكنون من مجاوزة العتبة ولا الى طرف الميدان ثم يؤذن لخواص المملكة في مجاوزة العتبة ودخول الميدان والجلوس فيه على تفاوت في القرب والبعد بحسب مناصبهم وربما لم يطرق على القصر الخواص الا الوزير وحده ثم ان الملك يطلع الوزير من أسرار مملكته على ما يريد ويستأثر عنه بأمور لا يطلعه عليها فكذلك فافهم من هذا المثال تفاوت

الخلق في القرب والبعد من الحضرة الالهية فالتعبه التي هي آخر الميدان موقف جميع العوام ومردمهم لاسيلا لهم الى مجاوزتها فان جاوز واحد منهم استوجبوا الزجر والتكيل وأما العارفون فقد جاوزوا التعبه وانسرخوا في الميدان ولهم فيه جولان على حدود مختلفة في القرب والبعد وتفاوت ما بينهم كثير وان اشتركوا في مجاوزة التعبه وتقدموا على العوام المفترشين وأما حظيرة القدس في صدر الميدان فهي أعلى من أن يطأها أقدام العارفين وأرفع من أن يمتد إليها أبصار الناظرين بل لا يلمح ذلك الجناح الرفيع صغير وكبير إلا غص من الدهشة والحيرة طرفه فانقلب اليه البصر عاسئا وهو حسير فهذا ما يجب على العاني أن يؤمن به جملة وان لم يحط به تفصيلا فهذه هي الوظائف السبع الواجبة على غوام الخلق في هذه الاخبار التي سألت عنها وهي حقيقة مذهب السلف وأما الآن فنشتغل باقامة الدليل على أن الحق هو مذهب السلف

الباب الثاني في اقامة البرهان على أن الحق مذهب السلف

وعليه برهان عقلي وسمي أما العقلي فائتان كلي وتفصيلي ، أما البرهان الكلي على أن الحق مذهب السلف فيكشف بتسليم أربعة أصول هي مسلبة عند كل فاعل (الاول) ان أعرف الخلق بصلاح أحوال العباد بالاضافة الى حسن المعاد هو النبي صلى الله عليه وسلم فان ما يتنفع به في الآخرة أو يضر لاسيلا الى معرفته بالتجربة كما عرف الطبيب اذ لا مجال للعلوم التجريبية الا بما يشاهد على سبيل التكرار ومن الذي رجع من ذلك العالم فادرك بالمشاهدة مانفع وضروا خبر عنه ولا يدرك بقياس العقل فان العقول قاصرة عن ذلك والعقلاء باجمعهم معترفون بأن العقل لا يهتدى الي ما بعد الموت ولا يرشد الى وجه ضرر المعاصي ونفع الطاعات لاسيما على سبيل التفصيل والتحديد كما وردت به الشرائع بل أقروا بجهلهم ان ذلك لا يدرك الا بنور النبوة وهي قوة وراء قوة العقل يدرك بها من أمر الغيب في الماضي والمستقبل أمور لأعلى طريق التعرف بالاسباب العقلية وهذا مما اتفق عليه الاوائل من الحكماء فضلا عن الاولياء والعلماء الراشدين القاصرين

فظهر على الاقتباس من حضرة النبوة المقرين بقصور كل قوة سوى هذه القوة (الاصل الثاني) : أنه صلى الله عليه وسلم أفاض الى الخلق ما أوحى اليه من صلاح العباد في معادهم ومعاشهم وأنه ما كنتم شيئاً من الوحي وأخفاء وطواه عن الخلق فإنه لم يبعث إلا لذلك ولذلك كان رحمة للعالمين فلم يكن متها فيه وعرف ذلك علما ضروريا من قرائن أحواله في حرصه على اصلاح الخلق وشغفه بإرشادهم الى صلاح معاشهم ومعادهم فما ترك شيئا مما يقرب الخلق الى الجنة ورضاه الخالق الا دلهم عليه وأمرهم به وحثهم عليه ولاشياً مما يقربهم الى النار والى سخط الله الا حذرهم منه ونهاهم عنه وذلك في العلم والعمل جميعا

(الاصل الثالث) : ان أعرف الناس بمعاني كلامه وأحرامه بالوقوف على كنهه ودرك أسرارهِ الذين شاهدوا الوحي والتزيل وعاصروه وصاحبوه بل لازموه آناء الليل والنهار متشمرين لفهم معاني كلامه وتلقيه بالقبول للعمل به أولا وللنقل الي من بعدهم ثانيا وللتقرب الى الله سبحانه وتعالى بسماعه وفهمه وحفظه ونشره وهم الذين حثهم رسول الله ﷺ على السماع والفهم والحفظ والاداء فقال « نصر الله امرأ جمع مقالى فوعاها فادها كما سمعها » الحديث فليت شمري أيهم رسول الله ﷺ باخفائه وكنتمانه عنهم حاشا منصب النبوة عن ذلك أو يتهم أولئك الاكابر في فهم كلامه وادراك مقاصده أو يتهمون في اخفائه واسرارهِ بعد الفهم أو يتهمون في معاندته من حيث العمل ومخالفته على سبيل المكاراة مع الاعتراف بتبنيهمه وتكليفه فهذه أمور لا يتسع لتقديرها عقل عاقل

(الاصل الرابع) : أنهم في طول عصرهم الى آخر أعمارهم مادعوا الخلق الى البحث والتفتيش والتفسير والتأويل والتعرض لمثل هذه الامور بل بالغوا في زجر من خاض فيه وسأل عنه وتكلم به على ما سنحكيه عنهم فلو كان ذلك من الذين أوكان من مدارك الاحكام وعلم الدين لا قبلوا عليه ليلا ونهارا ودعوا اليه أولادهم وأهلهم وتشمروا عن ساق الجد في تأسيس أصوله وشرح قوانينه تشمرا أبلغ من تشميرهم في تهديد قواعد الفرائض والمواريث فتعلم بالقطع من (٤ - الجام).

هذه الاصول أن الحق ما قالوه والصواب ما رأوه لاسيما وقد أتى عليهم رسول الله ﷺ « وقال خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » وقال ﷺ (ستفترق أمتي نيفا وسبعين فرقة الناجية منهم واحدة فقيل من هم ؟ فقال أهل السنة والجماعة فقيل وما أهل السنة والجماعة ؟ فقال ما أنا عليه الآن وأصحابي)

(البرهان الثاني) : وهو التفصيل فنقول ادعينا ان الحق هو مذهب السلف وأن مذهب السلف هو توظيف الوظائف السبع على عوام الخلق في ظواهر الاختبار المشابهة وقد ذكرنا برهان كل وظيفة معها فهو برهان كونه حقا فمن يخالف ليت شعري أيخالف في قولنا الاول أنه يجب على العامى التقديس الحق عن التشبيه ومشابهة الاجسام أو في قولنا الثاني أنه يجب عليه التصديق والايمان بما قاله الرسول عليه السلام بالمعنى الذى أراده أو في قولنا الثالث أنه يجب عليه الاعتراف بالعجز عن درك حقيقة تلك المعانى أو في قولنا الرابع أنه يجب عليه السكوت عن السؤال والخوض فيما هو وراء طاقته أو في قولنا الخامس أنه يجب عليه امساك اللسان عن تغيير الظواهر بالزيادة والنقصان والجمع والتفريق أو في قولنا السادس أنه يجب عليه كف القلب عن التذكر فيه والفكر مع عجزه عنه وقد قيل لهم تفكروا في الخلق ولا تفكروا في الخالق أو في قولنا السابع أنه يجب عليه التسليم لأهل المعرفة من الانبياء والاولياء والعلماء الراسخين فهذه أمور يأتها برهانها ولا يقدر أحد على جحدها او انكارها ان كان من أهل التمييز فضلا عن العلباء والعقلاء فهذه هي البراهين العقلية

(النمط الثاني) : البرهان السمعي على ذلك وطريقه أن نقول الدليل على أن الحق مذهب السلف أن قضيضه بدعة والبدعة مذمومة وضلالة والخوض من جهة العوام في التأويل والخوض بهم فيه من جهة العلماء بدعة مذمومة وكان قضيضه وهو الكف عن ذلك سنة محمودة فهنا ثلاثة أصول

(أحدها) : أن البحث والتفتيش والسؤال عن هذه الأمور بدعة

(والثاني) : أن كل بدعة فهي مذمومة

(والثالث) : أن البدعة اذا كانت مذمومة كان قضيضها وهي السنة القديمة محمودة

ولا يمكن النزاع في شيء من هذه الاصول فاذا سلم ذلك ينتج أن الحق مذهب السلف فان قيل فبم تنكرون على من يمنع كون البدعة مذمومة أو يمنع كون البحث والتفتيش بدعة فينزع في هذين وان لم ينزع في الثالث لظهوره فتقول الدليل على اثبات الاصل الاول من كون البدعة مذمومة اتفاق الامة قاطبة على ذم البدعة ووجز المبتدع وتعبير من يعرف بالبدعة وهذا مفهوم على الضرورة من الشرع وذلك غير واقع في محل الظن فقدم رسول الله عليه السلام البدعة علم بالتواتر بمجموع أخبار يفيد العلم القطع جملتها وان كان الاحتمال يتطرق الى آحادها وذلك كملئنا بشجاعة علي رضي الله عنه وسخاوة جاتم وحب رسول الله ﷺ لعائشة رضي الله عنها وما يجري مجراه فانه علم قطعا بأخبار آحاد بلغت في الكثرة مبلغا لا يحتمل كذب ناقلها وان لم تكن آحاد تلك الأخبار متواترة وذلك مثل ما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال . عليكم بسنة و سنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ ولما كن ومحدثات الامور فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار . وقال ﷺ (اتبعوا ولا تبتدعوا وانما هلك من كان قبلكم لما ابتدعوا في دينهم وتركوا سنن أنبيائهم وقالوا بآرائهم فضلوا وأضلوا . وقال عليه السلام . اذا مات صاحب بدعة فقد فتح على الاسلام فتح . وقال عليه السلام . من مشى الى صاحب بدعة ليوقره فقد أعاد على هدم الاسلام . وقال عليه السلام من أعرض عن صاحب بدعة بغضا له في الله ملائكة الله قلبه أمنا وإيماننا ومن اتهم صاحب بدعة رفع الله له مائة درجة ومن سلم على صاحب بدعة أولقيه بالبشر أو استقبله بما يسره فقد استخف بما أنزل على محمد ﷺ وقال ﷺ (ان الله لا يقبل لصاحب بدعة صوما ولا صلاة ولا زكاة ولا حجا ولا عمرة ولا صرفا ولا عدلا . ويخرج من الاسلام كما يخرج السهم من الرمية أو كما تخرج الشعرة من العجين) فهذا وأمثاله مما يجاوز حد الجبر فأذا علمنا ضروريا بكون البدعة مذمومة فان قيل سلنا أن البدعة مذمومة ولكن ما دليل الاصل الثاني وهو ان هذه بدعة فان البدعة عبارة عن كل محدث فلم قال الشافعي رضي الله عنه الجماعة في التراوح بدعة وهي بدعة حسنة وخوض الفقهاء في تفاريع الفقه ومناظرتهم فيها مع ما أبدعوه من

نقض وكسر وفساد وضع وتركيب ونحوه من فنون مجادلة والزمام كل ذلك مبدع لم يؤثر عن الصحابة شيء من ذلك فدل على أن البدعة المذمومة مارفعت سنة مأثورة ولا نسلم أن هذا رافع لسنة ثابتة لكنه محدث ما خاض فيه الأولون وأما الاشتغال بهم بما هو أهم منه وأما لسلامة القلوب في البصر الأول عن الشكوك والترددات فاستغنوا لذلك وخاض فيه من بعدهم لمسيس الحاجة حيث حدثت الأهواء والبدع إلى إبطالها وإفحام منتحلها

(الجواب): أما ما ذكرتموه من أن البدعة المذمومة مارفعت سنة قديمة هو الحق. وهذا بدعة رفعت سنة قديمة إذا كان سنة الصحابة المنع من الخوض فيه وزجر من سأل عنه والمبالغة في تأديبه ومنعه بفتح باب السؤال عن هذه المسائل والخوض بالعوام في غمرة هذه المشكلات على خلاف ما تواتر عنهم وقد صرح ذلك عن الصحابة بتواتر النقل عند التابعين من قلة الآثار وسير السلف حجة لا يتطرق إليها ريب وشك كما تواتر خوضهم في مسائل الفرائض ومشاورتهم في الوقائع الفقهية وحصل العلم به أيضا بإخبار آحاد لا يتطرق الشك إلى مجموعها كما نقل عن عمر رضي الله عنه أنه سأل سائل عن آيتين متشابهتين فعلاه بالدرة وكما روى أنه سأل سائل عن القرآن أهو مخلوق أم لا؟ فتعجب عمر من قوله فأخذ يديه حتى جاء به إلى على رضي الله عنه فقال يا أبا الحسن استمع ما يقول هذا الرجل قال وما يقول يا أمير المؤمنين؟ فقال الرجل سألت عن القرآن أم مخلوق هو أم لا؟ فوجم لهارضى الله عنه وطأطأ رأسه ثم رفع رأسه وقال سيكون لكلام هذا نبأ في آخر الزمان ولو وليت من أمره ما وليت لضربت عنقه وقد روى أحمد بن حنبل هذا الحديث عن أبي هريرة فهذا قول على بحضور عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم ولم يقولوا له ولا أحد ممن بلغه ذلك من الصحابة ولا عرف على رضي الله عنه في نفسه أن هذا سؤال عن مسألة دينية وتعرف لحكم كلام الله تعالى وطلب معرفة لفظة القرآن الذي هو معجزة دالة على صدق الرسول بل هو الدليل المعروف لا أحكام التكليف فلم يستوجب طالب المعرفة هذا التشديد فانظر إلى فراسة على وإشرافه على أن ذلك قرع لباب الفتنة وأن ذلك سيتشتر في آخر الزمان الذي هو موسم الفتن

ومطيتها بوعده رسول الله ﷺ وانظر الى تشديده وقوله ولو وليت لضربت عنقه
فمثل أولئك السادة الأكابر الذين شاهدوا الوحي والتزيل واطلعوا على أسرار
الدين وحقائقه وقد قال ﷺ في أحدهما (لوم أبعث لبعث عمر) وقال في الثاني
(أنا مدينة العلم وعلى بابها) يخرجون السائل عن مثل هذا السؤال ثم يزعم من
بعدهم من المشغوفين بالكلام والمجادلة ومن لو أتق مثل أحد ذهباً ما بلغ مسد
أحدهم ولا نصفه ان الحق والصواب قبول هذا السؤال والخوض في الجواب
موقع هذا الباب ثم يعتقد فيه أنه محق وفي عمر وعلى أنهما مبطلان هيئات ما أبعد
عن التحصيل وما أخلى عن الدين من قاس الملائكة بالحدادين ويرجح المجادلين
على الأئمة الراشدين والسلف فإذا قد عرف على القطع أن هذه بدعة مخالفة لسنة
السلف لا كخوض الفقهاء في التفاريع والتفاصيل فانه ما قل عنهم زجر عن الخوض
فيه بل امعائهم في الخوض وأما ما أبدع من فنون المجادلات فهي بدعة مذمومة
عند أهل التحصيل ذكرنا وجه ذمها في كتاب قواعد العقائد من كتب الاحياء وأما
مناظراتهم ان كان القصد منها التعاون على البحث عن مأخذ الشرع ومذكر الاحكام
فهى سنة السلف ولقد كانوا يتشاورون ويتناظرون في المسائل الفقهية كما قل في
مسألة الجد وميراث الامم مع الزوج والاب ومسائل سواها نعم ان ابدعوا ألفاظا
وعبارات للتنبيه على مقاصدهم الصحيحة فلا حرج في العبارات بل هى مباحة لمن
يستعملها ويستعملها وان كان مقصدهم المذموم من النظر لأحكام دون الاعلام
والالزام دون الاستعلام فذلك بدعة على خلاف السنة المأثورة

الباب الثالث في فصول متفرقة وأبواب نافعة في هذا الفن

(فصل) : ان قال قائل ما الذي دعا رسول الله ﷺ الى إطلاق هذه
الالفاظ الموهمة مع الاستغناء عنها أكان لا يدري أنه يوم التشييع يغلط الخلق
ويسوقهم الى اعتقاد الباطل في ذات الله تعالى وصفاته وحاشا منصب النبوة أن
يخفى عليه ذلك أو عرف لكن لم يبال بجهل الجاهل وضلالة الضلال وهذا أبعد وأشنع
لأنه بعث شارحاً لأممهما ملبساً ملغزاً وهذا اشكال له وقع في القلوب حتى بحر
بعض الخلق الى سوء الاعتقاد فيه فقالوا لو كان نبيا لعرف الله ولو عرفه لما وصفه

بما يستجبل عليه في ذاته وصفاته ومالت طائفة أخرى الى اعتقاد الظواهر وقالوا لو لم يكن حقا لما ذكره كذلك مطلقا ولعدل عنها الى غيرها أو قرنها بما يزيل الابهام عنها فما سبيل حل هذا الاشكال العظيم

(الجواب) : ان هذا الاشكال منحل عند أهل البصرة وبيان ان هذه الكلمات ما جمعها رسول الله ﷺ دفعة واحدة وما ذكرها وانما جمعها المشبهة وقد بينا ان لجمعها من التأثير في الابهام والتلبس على الافهام ما ليس لاحادها المفرقة وانما هي كلمات لمج بها في جميع عمره في اوقات متباعدة واذا اقتصر منها على ما في القرآن والاخبار المتواترة رجعت الى كلمات يسيرة معدودة وان اضيفت اليها الاخبار الصحيحة فهي ايضا قليلة وانما كثرت الروايات الشاذة الضعيفة التي لا يجوز التعويل عليها ثم ما تواتر منها ان صح قلها عن العدول فهي آحاد كلمات وما ذكر ﷺ كلمة منها الاعم قرائن واشارات يزول معها الابهام التشبيه وقد أدركها الحاضرون المشاهدون فاذا نقل الالفاظ مجردة عن تلك القرائن ظهر الابهام وأعظم القرائن في زوال الابهام المعرفة السابقة بتقديس الله تعالى عن قبول هذه الظواهر ومن سبقت معرفته بذلك كانت تلك المعرفة ذخيرة له راسخة في نفسه مقارنة لكل ما يسمع فينمحق معه الابهام انما حقا لا يشك فيه ويعرف هذا بأمثلة

(الاول) : أنه ﷺ سمي الكعبة بيت الله تعالى واطلاق هذا يوم عند الصبيان وعند من تقرب درجاتهم منهم أن الكعبة وطنه ومثواه لكن العوام الذين اعتقدوا أنه في السماء وان استقراره على العرش ينمحق في حقهم هذا الابهام على وجه لا يشكون فيه فلو قيل لهم ما الذي دعا رسول الله ﷺ الى اطلاق هذا اللفظ الموهم الخيل الى السامع أن الكعبة مسكنه لبادروا بأجمعهم وقال هذا انما يوم في حق الصبيان والحقى أما من تكرر على سمعه أن الله مستقر على عرشه فلا يشك عند سماع هذا اللفظ أنه ليس المراد به ان البيت مسكنه ومأواه بل يعلم عن البدئية أن المراد بهذه الإضافة تشريف البيت أو معنى سواء غير ما وضع له لفظ البيت المضاف الى ربه وساكنه أليس كان اعتقاده أنه على العرش قرينة إفادته علما قطعا بأنه ما أريد بكون الكعبة بيته أنه مأواه وأن هذه إنما يوم في حق من لم يسبق الى هذه العقيدة

فكذلك رسول الله ﷺ خاطب بهذه الألفاظ جماعة سبقوا إلى علم التقديس ونفى التشبيه وأنه منزع عن الجسمية وعوارضها وكان ذلك قرينة قطعية مزيلة للإيهام لا يبقى معه شك وإن جاز أن يبقى لبعضهم تردد في تأويله وتعيين المراد به من جملة ما يحتمله اللفظ ويليق بجلال الله تعالى

(المثال الثاني) : إذا جرى لفتية في كلامه لفظ الصورة بين يدي الصبي أو العايمى فقال صورة هذه المسألة كذا وصورة الواقعة كذا ولقد صورت للمسألة صورة في غاية الحسن ربما توهم الصبي أو العايمى الذى لا يفهم معنى المسألة أن المسألة شيء له صورة وفى تلك الصورة أقب وفم وعين على ما عرفه واشتهر عنده أما من عرف حقيقة المسألة وأنها عبارة عن علوم مرتبة ترتيباً مخصوصاً فهل يتصور أن يفهم عينا وأقفاً وفماً كصورة الاجسام هيئات بل يكفيه معرفته بأن المسألة منزوعة عن الجسمية وعوارضها فكذلك معرفة نفى الجسمية عن الاله وتقديسه عنها تكون قرينة فى قلب كل مستمع مفهومة لمعنى الصورة فى قوله خلق الله آدم على صورته ويتعجب العارف بتقديسه عن الجسمية من يتوهم لله تعالى الصورة الجسمية كما يتعجب ممن يتوهم للمسألة صورة جسمانية

(المثال الثالث) : إذا قال القائل بين يدي الصبي بغداد فى يد الخليفة ربما يتوهم أن بغداد بين أصابعه وأنه قد احتوى عليها براحتيه كما يحتوى على حجره ومدره وكذلك كل عايمى لم يفهم المراد بلفظ بغداد أما من علم أن بغداد عبارة عن بلدة كبيرة هل يتصور أن يخطر له ذلك أو يتوهم وهل يتصور أن يعترض على قائله ويقول له لماذا قلت بغداد فى يد الخليفة وهذا يوم خلاف الحق ويفضى إلى الجهل حتى يعتقد أن بغداد بين أصابعه بل يقال له ياسليم القلب هذا إنما يوم الجهل عند من لا يعرف حقيقة بغداد فاما من علمه بالضرورة يعلم أنه ما أريد بهذه اليد العضو المشتمل على الكف والاصابع بل معنى آخر ولا يحتاج فى فهمه إلى قرينة سوى هذه المعرفة فكذلك جميع الألفاظ الموهمة فى الاخبار يكفى فى دفع إيهامها قرينة واحدة وهي معرفة الله وأنه ليس بجسم وليس من جنس الاجسام وهذا مما اقتضاه رسول الله ﷺ بيانه فى أول بعثته قبل النطق بهذه الألفاظ

(المثال الرابع) : قال رسول الله ﷺ في نسائه « أطولكن يداً أسرعن لحافاني » فكان بعض نسوته يتعرف الطول بالمساحة ووضع اليد على اليد حتى ذكر لمن أنه أراد بذلك المساحة في الجود دون الطول للعضو وكان رسول الله ﷺ ذكر هذه اللفظة مع قرينة أفهم بها ارادة الجود بالتعبير بطول اليد عنه فلما نقل اللفظ مجرداً عن قرينته حصل الإيهام فهل كان لا أحد أن يعترض على رسول الله ﷺ في إطلاقه لفظاً جهل بعضهم معناه أنما ذلك لأنه أطلق إطلاقاً مفهماً في حق الحاضرين مقروناً مثلاً بذكر السخاوة والناقل قد ينقل اللفظ كما سمعه ولا ينقل القرينة أو كان بحيث لا يمكن نقلها أو ظن أنه لا حاجة إلى نقلها وإن من يسمع يفهمه كما فهمه هو لما سمعه فربما لا يشعران فهمه إنما كان بسبب القرينة فلذلك يقتصر على نقل اللفظ فبمثل هذه الأسباب بقيت الالفاظ مجردة عن قرائنها فقصرت عن التفهيم مع أن قرينة معرفة التقديس بمجرد ما كافية في نفي الإيهام وإن كانت ربما لا تكفي في تعيين المراد به فهذه الدقائق لا بد من التنبيه لها

(المثال الخامس) إذا قال القائل بين يدي الصبي ومن يقرب منه درجة عن لم يمارس الاحوال ولا عرف العادات في المجالسات فلان دخل مجعماً وجلس فوق فلان ربما يتوهم السامع الجاهل الغبي أنه جلس على رأسه أو على مكان فوق رأسه ومن عرف العادات وعلم أن ما هو أقرب إلى الصدر أعلى في الرتبة وأن الفوق عبارة عن العلو يفهم منه أنه جلس بجانبه لا فوق رأسه لكن جلس أقرب إلى الصدر فلا اعتراض على من خاطب بهذا الكلام أهل المعرفة بالعادات من حيث أنه يجعله الصبيان أو الأغبياء اعتراض باطل لا أصل له وأمثلة ذلك كثيرة فقد فهمت على القطع بهذه الأمثلة أن هذه الالفاظ الصريحة انقلبت مفهوماتها عن أوضاعها الصريحة بمجرد قرينة ورجعت تلك القرائن إلى معارف سابقة ومقترنة فكذلك هذه الظواهر الموهمة انقلبت عن الإيهام بسبب تلك القرائن الكثيرة التي بغضها حتى المعارف والواحدة منها معرفتهم أنهم لم يؤمروا بعبادة الاصنام وأن من عبد جسماً فقد عبد صنماً كان الجسم صغيراً أو كبيراً قبيحاً أو جميلاً سافلاً أو عالياً على الأرض أو على العرش وكان نفي الجسميه وفي لوازمها معلوماً لكافهم على

القطع باعلام رسول الله ﷺ المبالغة في التنزيه بقوله ليس كمثل شيء وسورة الاخلاص وقوله (ولا تجعلوا لله أندادا) وبالفاظ كثيرة لاحصر لها مع قرآن قاطعة لا يمكن حكايتها وعلم ذلك علما لاريب فيه وكان ذلك كافيا في تعريفهم استحالة يدهي عضو مركب من لحم وعظم وكذا في سائر الظواهر لانها لا تدل إلا على الجسمية وعوارضها لو أطلق على جسم وإذا أطلق على غير الجسم علم ضرورة انه ما أريد به ظاهره بل معنى آخر مما يجوز على الله تعالى ربما يتعين ذلك المعنى وربما لا يتعين فهذا مما يزيل الاشكال فان قيل فلم لم يذكرها بألفاظ ناصة عليها بحيث لا يوم ظاهرها جهلا ولا في حق العامي والصبي قلنا لانه انما كلم الناس بلغة العرب وليس في لغة العرب ألفاظ ناصة على تلك المعاني فكيف يكون في اللغة لها نصوص وراضع اللغة لم يفهم تلك المعاني فكيف وضع لها النصوص بل هي معان أدركت بنور النبوة خاصة أو بنور العقل بعد طول البحث وذلك أيضا في بعض تلك الامور لاني كلها قلنا لم يكن لها عبارات موضوعة كان استعارة الالفاظ من موضوعات اللغة ضرورة كل ناطق بتلك اللغة كما انا لانستغنى عن ان نقول صورة هذه المسئلة كذا وهي تخالف صورة المسئلة الاخرى وهي مستعارة من الصورة الجسمانية لكن واضع اللغة لما لم يضع لهية المسئلة وخصوص ترتيبها اسما نصا اما لانه لم يفهم المسئلة أو فهم لكن لم تحضره أو حضرته لكن لم يضع لها نصا خاصا اعتمادا على امكان الاستعارة أو لانه علم انه عاجز عن أن يضع لكل معنى لفظا خاصا ناصا لأن المعاني غير متناهية العدد والموضوعات بالقطع يجب أن تنهاى فتبقى معان لانهاية لها يجب أن يستعار اسمها من الموضع فاكتفى بوضع البعض وسائر اللغات أشد صورا من لغة العرب فهذا وأمثاله من الضرورة يدعو الى الاستعارة لمن يتكلم بلغة قوم اذ لا يمكنه أن يخرج عن لغتهم كيف ونحن نجوز الاستعارة حيث لا ضرورة اعتمادا على القرائن فانا لانفرق بين أن يقول القائل جلس زيد فوق عمرو وبين أن يقول جلس أقرب منه الى الصدر وأن بغداد في ولاية الخليفة أو في يده اذا كان الكلام مع المعتل وليس في الامكان حفظ الالفاظ عن أفهام الصبيان والجهال

فبالاشتغال بالاحتراز عن ذلك ركازة في الكلام وسخافة في العقل وثقل في اللفظ فان قيل فلم لم يكشف الغطاء عن المراد باطلاق لفظ الاله ولم يقل انه موجود ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا هو داخل العالم ولا خارجه ولا متصل ولا منفصل ولا هو في مكان ولا هو في جهة بل الجهات كلها خالية عنه فهذا هو الحق عند قوم والافصاح عنه كذلك كما فصح عنه المتكلمون ممكن ولم يكن في عبارته وَاللَّهُ قُصُورٌ ولا في رغبته في كشفه الحق قُتُورٌ ولا في معرفته قصان قلنا من رأى هذا حقيقة الحق اعتذر بان هذا لو ذكره لئفر الناس عن قبوله ولبادروا بالنكار وقالوا هذا عين المحال ووقعوا في التعطيل ولا خبز في المبالغة في تنزيهه ينتج التعطيل في حق الكافة إلا الاقلين وقد بعث رسول الله ﷺ داعيا للخلق الى سعادة الآخرة رحمة للعالمين كيف ينطق بما فيه هلاك الاكثرين بل أمر أن لا يكلم الناس الا على قدر عقولهم وقال ﷺ (من حدث الناس بمحدث لا يفهمونه كان فتنه على بعضهم) أو لفظ هذا معناه فان قيل ان كان في المبالغة في التنزيه خوف التعطيل بالاضافة الى البعض ففى استعماله الالفاظ المهمة خوف التشبيه بالاضافة الى البعض قلنا بينها فرق من وجهين أحدهما أن ذلك يدعوا الى التعطيل في حق الاكثرين وهذا يعود الى التشبيه في حق الاقلين وأهون الضررين أولى بالاحتال وأعم الضررين أولى بالإجتنب والثاني ان علاج وهم التشبيه أسهل من علاج التعطيل اذ يكفى ان يقال مع هذه الظواهر (ليس كمثله شيء) وانه ليس بجسم ولا مثل الاجسام واما اثبات موجود في الاعتقاد على ما ذكرناه من المبالغة في التنزيه شديد جدا بل لا يقبله واحد من الالف لاسيما الامة الامية العربية فان قيل فجز الناس عن الفهم هل يمد عذر الانبياء في أن يشتوا في عقائدهم أمورا على خلاف ماهي عليها ليثبت في اعتقادهم أصل الالهية حتى توهموا عندهم مثلا ان الله مستقر على العرش وانه في السماء وانه فوقهم فوية المكان قلنا معاذ الله ان نطن ذلك أو يتوهم بني صادق ان يصف الله بغير ماهو متصف به وان يلقي ذلك في اعتقاد الخلق فانما تأثير قصور الخلق في أن يذكر لهم ما يطبقون فهمه ومالا يفهمونه فكيف عنه فلا يعرفهم بل يمسك عنهم وانما ينطق به مع من يطبقه ويفهمه ويحسن في ذلك علاج عجز

الخلق وقصورهم ولا ضرورة في تفهيمهم خلاف الحق قصدا لاسيا في صفات الله نعم به ضرورة في استعمال الالفاظ مستعارة ربما يغلط الاغبياء في فهمها وذلك لقصور اللغات وضرورة المحاورات فأما تفهيمهم خلاف الحق قصدا الى التججيل فحال سواء فرض فيه مصلحة أو لم تفرض فان قيل قد جعل أهل التشبيه جهلا يستند الى ألفاظه وعلم أن ألفاظه في الطواهر تفضي الى جهلهم فيها جاء بلفظ يجعل ملبس فرضي به لم يفترق الحال بين أن يكون مجردا قصده الى التججيل وبين أن لا يقصد التججيل مهما حصل التججيل وهو عالم به وراض قلنا لا نسلم ان جهل أهل التشبيه حصل بالفاظه بل بتقصيرهم في كسب معرفة التقديس وتقديمه على النظر في الالفاظ ولو حصلوا تلك المعرفة أولا وقدموها لما جهلوا كما أن من حصل علم التقديس لم يحجل عند سماعه صورة المسئلة وانما الواجب عليهم تحصيل هذا العلم ثم مراجعة العلماء اذا شكوا في ذلك ثم كف النفس عن التأويل والزامها التقديس اذا رسم لهم العناء فاذا لم يفعلوا جهلوا وعلم الشارع بان الناس في طباعهم الكسل والتقصير والفضول بالخوض فيما ليس من شأنهم ليس رضا بذلك ولا سعيًا في تحصيل الجمل لكنه رضا بقضاء الله وقدره في قسمته حيث قال (وتمت كلمة ربك لآملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين) وقال (ولو شاء ربك لجلل الناس أمة واحدة ولو شاء ربك لآمن من في الارض كلهم جميعا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين * وما كان لنفس أن تؤمن الا باذن الله * ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم) فهذا هو القهر الالهي في فطرة الخلق ولا قدرة للانبياء في تغيير سنته التي لا تبدل لها

(فصل) : لعلك تقول الكف عن السؤال والامساك عن الجواب من أين ينشئ وقد شاع في البلاد هذه الاختلافات وظهرت التعصبات فكيف سبيل الجواب اذا سئل عن هذه المسائل

(قلنا) : الجواب ما قاله مالك رضي الله عنه في الاستواء اذا قال الاستواء معلوم الحديث فيذكر هذا الجواب في كل مسألة سأل عنها العوام لينحصر سبيل الفتنة فان قيل فاذا سئل عن القوق واليد والاصبع فبم يجب ؟

(قلنا) : الجواب : أن يقال الحق فيه ما قاله الرسول ﷺ وقاله الله تعالى وقد صدق حيث قال (الرحمن على العرش استوى) فيعلم قطعاً أنه ما أراد الجلوس والاستقرار الذي هو صفة الاجسام ولا تدرى ما الذي أراده ولم نكلف معرفته وصدق حيث قال (وهو القاهر فوق عباده) وفوقه المكان محال فانه كان قبل المكان فهو الآن كما كان وما أراده فلسنا نعرفه وليس علينا ولا عليك أيها السائل معرفته فكذلك نقول ولا يجوز اثبات اليد والأصبع ومطلقاً بل يجوز النطق بما نطق به رسول الله ﷺ على الوجه الذي نطق به من غير زيادة وتقصان وجمع وتفریق وتأويل وتفصيل كما سبق فنقول صدق حيث قال (خمر طينة آدم يده) وحيث قال (قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن) فتؤمن بذلك ولا تزيد ولا تنقص وتنتقله كما روى وقطع بنفى العضو المركب من اللحم والعصب وإذا قيل القرآن قديم أو مخلوق قلنا هو غير مخلوق لقوله ﷺ (القرآن كلام الله غير مخلوق) فإن قال الحروف قديمة أم لا قلنا الجواب في هذه المسئلة لم يذكرها الصحابة فالخوض فيها بدعة فلا تسألوا عنها فإن ابتلى الإنسان بهم في بلدة غلبت فيها الحشوية وكفروا من لا يقول بقديم الحروف فيقول المضطر إلى الجواب ان عنت بالحروف نفس القرآن فالقرآن قديم وإن أردت بها غير القرآن وصفات الله تعالى فما سوى الله وصفاته محدث ولا يريد عليه لأن تفهيم العوام حقيقة هذه المسئلة عسر جداً فان قالوا قد قال النبي ﷺ (من قرأ حرفاً من القرآن فله كذا) فاثبت الحروف للقرآن وصف القرآن بأنه غير مخلوق فلم منه أن الحروف قديمة قلنا لا تزيد على ما قاله الرسول ﷺ وهو أن القرآن غير مخلوق وهذه مسئلة وإن كان للقرآن حروف هي مسئلة أخرى وأما أن الحروف قديمة فهي مسئلة ثالثة ونزد عليه فلا نقول به ولا نزيد على ما قاله الرسول ﷺ فان زعموا أنه يلزم من المسلتين السابقتين هذه المسئلة قلنا هذا قياس وتفریع وقد بينا أن لاسبيل إلى القياس والتفریع بل يجب الاختصار على ما ورد من غير تفریق وكذلك إذا قالوا عرية القرآن قديمة لأنه قال القرآن قديم وقال (أنزلناه قرآناً عربياً) فالعربي قديم فيقول أما أن القرآن عربي فحق إذ نطق به القرآن وأما أن القرآن قديم فحق إذ نطق به الرسول ﷺ وأما أن عرية

القرآن قديمة فهي مسألة ثالثة لم يرد فيها أنها قديمة فلا يلزم القول بها فعلى هذا الوجه يلزم العوام والحشوية عن التصرف فيه ونزعمهم عن القياس والقول بالوازع بل نزيد في التضييق على هذا وقول اذا قال القرآن كلام الله غير مخلوق فهذا لا يرخصر في أن يقول القرآن قديم مالم يرد لفظ القديم اذ فرق بين غير المخلوق والقديم اذ يقال كلام فلان غير مخلوق أي غير موضوع وقد يقال المخلوق بمعنى المخلوق لفظ غير مخلوق يتطرق اليه هذا ولا يتطرق إلى لفظ القديم فينبغي فوق ونحن نعتقد قدم القرآن لا بمجرد هذا اللفظ فان هذا اللفظ لا ينبئ أن يحرف ويبدل ويغير ويصرف بل يلزم أن يعتقد أنه حق بالمعنى الذي أراده وكل من وصف القرآن بأنه مخلوق من غير قل نص فيه مقصود فقد أبدع وزاد ومال عن مذهب السلف وحاد

(فصل) : فان قيل من المسائل المعروفة قولهم ان الإيمان قديم فاذا سئلنا عنه عنه فم نجب قلنا أن ملبكنا زمام الأمر واستولينا على السائل منعاه عن هذا الكلام السخيف الذي لاجدوى له وقلنا أن هذا بدعة وإن كنا مغلوبين في بلادهم فنجيب وقول ما الذي أردت بالإيمان؟ ان أردت شيئاً من معارف الخلق وصفاتهم فجميع صفات الخلق مخلوقة وان أردت به شيئاً من القرآن أو من صفات الله تعالى فجميع صفات الله تعالى قديمة وإن أردت ما ليس صفة للخلق ولا صفة الخالق فهو غير مفهوم ولا متصور وما لا يفهم ولا يتصور ذاته كيف يفهم حكمه في القدم والحدث والأصل زجر السائل والسكوت عن الجواب هذا صفو مقصود مذهب السلف ولا عدول عنه الا بضرورة وسيل المضطر ما ذكرنا فان وجدنا ذكياً مستفهما لفهم الحقائق كشفنا الغطاء عن المسألة وخلصناه عن الاشكال في القرآن وقلنا

(اعلم) : أن كل شيء فله في الوجود أربع مراتب. وجود في الاعيان ، ووجود في الالذهان ، ووجود في اللسان ، ووجود في الياض المكتوب عليه كالنار مثلاً فان لها وجود في التنوز ووجودا في الخيال والذهن وأعني بهذا الوجود العلم بنفس النار وتحقيقتها ولها وجود في اللسان وهي الكلمة الدالة عليه أعني لفظ النار ولها وجود في الياض المكتوب عليه بالزقوم والاحراق صفة خاصة للنار

كأقدم للقرآن ولكلام الله تعالى والمحرق من هذه الجملة الذى فى التور دون
الذى فى الأذهان وفى اللسان وعلى البياض اذ لو كان المحرق فى البياض أو اللسان
لاحترق ولكن لو قيل لنا النار محرقة قلنا نعم فان قيل لنا كلمة النار
محرقة قلنا لا فان قيل حروف النار محرقة قلنا لا فان قيل مرقوم هذه الحروف على
البياض محرقة قلنا لا فان قيل المذكور بكلمة النار والمكتوب بكلمة النار محرق قلنا
نعم لأن المذكور والمكتوب بهذه الكلمة مافى التور وما فى التور محرق فكذلك
القدم وصف كلام الله تعالى كالأحراق وصف النار وما يطلق عليه اسم القرآن
وجوده على أربع مراتب أولها وهى الأصل وجوده قائما بذات الله تعالى يضاهى
وجود النار فى التور (والله المثل الأعلى) ولكن لا بد من هذه الأربعة فى تفهيم
العجزة والقدم وصف خاص لهذا الوجود والثانية وجوده العلمى فى أذهاننا عند
التعلم قبل أن ننطق بلساننا ثم وجوده فى لساننا بتقطيع أصواتنا ثم وجوده فى
الأوراق بالكتب فإذا سلطنا عما فى أذهاننا من علم القرآن قبل النطق به قلنا علمنا صفتنا
وهى مخلوقة لكن المعلوم به قديم كما ان علمنا بالنار وثبوت صورتها فى خيالنا غير
محرق لكن المعلوم به محرق وان سلطنا عن صوتنا وحركة لساننا ونطقنا قلنا ذلك
صفة لساننا فلساننا حادث وصفته توجد بعده وما هو بعد الحادث حادث بالقطع
لكن منطوقنا ومذكورنا ومقرونا بهذه الأصوات الحادثة قديم كما أن ذكرنا
حروف النار بلساننا كان المذكور بهذه الحروف محرقا وأصواتنا وتقطيع أصواتنا
غير محرق الا أن يقول قائل حروف النار عبارة عن نفس النار قلنا ان كان كذلك
فحروف النار محرقة وحروف القرآن ان كان عبارة عن نفس المقروء فهى قديمة
وكذلك المخطوط يرقوم النار والمكتوب به محرق لأن المكتوب هو نفس النار
أما لرقم الذى هو صورة النار غير محرق لأن فى الأوراق من غير إحراق واحتراق
فهذه أربع درجات فى الوجود تشبه على العوام ولا يمكنهم ادراك تفاصيلها وخاصة
كل واحد منهم فلذلك لا نخوض بهم فيها لا لجهلنا بحقيقة هذه الأمور وكنه
تفاصيلها أن النار من حيث أنها فى التور توصف بأنها محرقة وخامدة ومشتعلة
ومن حيث أنها فى اللسان يوصف بأنه عجمى وتركى وعربى وكثير الحروف وقليله

وما في التنوير لا ينقسم إلى العجى والتركي والعربى وما في اللسان لا يوصف بالخمود والاشتعال وإذا كان مكتوبا على اليابض يوصف بأنه أحمر وأخضر وأسود وأنه بقلم المحقق أو الثلث والرقاع أو قلم النسخ وهو في اللسان لا يمكن أن يوصف بذلك واسم النار يطلق على ما في التنوير وما في القلب وما في اللسان وما على القرطاس لكى باشتراك الاسم فأطلق على ما في التنوير حقيقة وعلى ما في الذهن من العلم لا بالحقيقة لكن بمعنى أنه صورة محاكية للنار الحقيقي كما أن ما يرى في المرآة يسمى إنسانا ونارا لا بالحقيقة ولكن بمعنى أنها صورة محاكية للنار الحقيقي والإنسان وما في اللسان من الكلمة يسمى باسمه بمعنى ثالث وهو أنه دلالة دالة على ما في الذهن وهذا يختلف بالاصطلاحات والأول والثاني لا اختلاف فيهما وما في القرطاس يسمى نارا بمعنى رابع وهو أنها تقوم تدل بالاصطلاح على ما في اللسان ومهم لفهم اشتراك اسم القرآن والنار وكل شيء من هذه الأمور الأربعة فإذا ورد في الخبر أن القرآن في قلب لعبد وأنه في المصحف وأنه في لسان القارىء وأنه صفة ذات الله صدق بالجميع وفهم معنى الجميع ولم يتناقض عند الأذكياء وصدق بالجميع مع الاحاطة بحقيقة المراد وهذه أمور جليلة دقيقة لا أجلى منها عند الفطن الذكى ولا أدق وأغمض منها عند البليد الغبي فحق البليد أن يمنع من الخوض فيها ويقال له قال القرآن غير مخلوق واسكت لا تدع عليه ولا تنقص ولا تفقش عنه ولا تبحث وأما الذكى فيروح عن غمه هذا الإشكال في لحظة ويوصى بأن لا يحدث العاصي به حتى لا يكلفه ما ليس في طاقته وهكذا جميع موضع الاشكالات في الظواهر فيها حقائق جليلة لأرباب البصائر ملبسة على العميان من العوام فلا ينبغي أن يظن بأكابر السلف عجزهم عن معرفة هذه الحقيقة وإن لم يمرروا ألفاظها تحرير خسنة ولكنهم عرفوه وعرفوا عجز العوام فسكتوا عنهم وأسكتوهم وذلك عين الحق والصواب ولا أعنى بأكابر السلف إلا أكابر من حيث الجاه والاشتهار ولكن من حيث الغوص على المعاني والاطلاع على الأسرار وعند هذا ربما انقلب الأمر في حق العوام واعتقدوا في الاشهر أنه الأكبر وذلك سبب آخر من أسباب الضلال

(فصل) فان قال قائل العاصي إذا منع من البحث والنظر لم يعرف الدليل ومن لم

يعرف الدليل كان جاهلاً بالمدلول وقد أمر الله تعالى كافة عباده بمعرفة أى بالايان به والتصديق بوجوده أولاً وبتقديسه عن سمات الحوادث ومشابهة غيره. ثانياً وبوحدانيته ثالثاً وبصفاته من العلم والقدرة وقوة المشيئة وغيرها رابعاً هذه الامور ليست ضرورية فهى اذا مطلوبة وكل علم مطلوب فلا سبيل الى اقتناصه وتحصيله إلا بشبكة الأدلة والنظر فى الأدلة والتفطن لوجه دلالتها على المطلوب. وكيفية اتانها وذلك لا يتم الا بمعرفة شروط البراهين وكيفية ترتيب المقدمات واستنتاج النتائج وينجر ذلك شيئاً فشيئاً الى تمام علم البحث واستيفاء علم الكلام الى آخر النظر فى المعقولات وكذلك يجب على العالم أن يصدق الرسول ﷺ فى كل ما جاء به وصدقه ليس بضرورى بل هو بشر كسائر الخلق فلا بد من دليل يميزه عن غيره عن تجدى بالنبوة كاذباً ولا يمكن ذلك الا بالنظر فى المعجزة ومعرفة حقيقة المعجزة وشروطها الى آخر النظر فى النبوات وهو لب علم الكلام.

(قلنا): الواجب على الخلق الايمان بهذه الامور والايمان عبارة عن تصديق جازم لا تردد فيه ولا يشعر صاحبه بإمكان وقوع الخطأ فيه وهذا التصديق الجازم يحصل على ست مراتب

(الأولى): وهى قصاها ما يحصل بالبرهان المستقصى المستوفى شروطه المحرر أصوله ومقدماته درجة درجة وكلمة كلمة حتى لا يبقى مجال احتمال وتمكن التباس وذلك هو الغاية القصوى وربما يتفق ذلك فى كل عصر لواحد أو اثنين ممن ينتهى الى تلك الرتبة وقد يخلوا العصر عنه ولو كانت النجاة مقصورة على مثل تلك المعرفة لقلت النجاة وقل الناجون

(الثانية): أن يحصل بالادلة الوهمية الكلامية المبنية على أمور مسلمة مصدق بها لاشتهارها بين أكابر العلماء وشناعة انكارها ونفرة النفوس عن ابداء المراء فيها وهذا الجنس أيضاً يفيد فى بعض الأمور وفى حق بعض الناس تصديقاً جازماً بحيث لا يشعر صاحبه بإمكان خلافه أصلاً

(الثالثة): أن يحصل التصديق بالادلة الخطائية أى القدرة التى جرت العادة باستعمالها فى المحاورات والمخاطبات الجارية فى العادات وذلك يفيد فى حق

الاكثرين تصديقا يادى رأى وسابق الفهم إن لم يكن الباطن مشحونا بالنصب وروسوخ اعتقاد على خلاف مقتضى الدليل ولم يكن المستمع مشغوقا بتكلف الممازاة والتشكك ومتجعجا بتحديث المجادلين في العقائد وأكثر أدلة القرآن من هذا الجنس فمن الدليل الظاهر المفيد للتصديق قولهم لا يتنظم تدبير المنزل بمديرين (فلو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) فكل قلب باق على الفطرة غير مشوش بمارة المجادلين بسبق من هذا الدليل الى فهمه تصديق جازم بوحداية الخالق لكن لو شوشه مجادل وقال لم يعد أن يكون العالم بين إلهين يتواققان على التدبير ولا يختلفان فاسماعه هذا القدر يشوش عليه تصديقه ثم ربما يعسر سل هذا السؤال ودفعه في حق بعض الافهام الفاصرة فيستولى الشك ويتعذر الرفع وكذلك من الجلى أن من قدر على الخلق فهو على الاعادة أقدر وفي قال (قل يحياها الذى أنشأها أول مرة) فهذا لا يسمعه أحد من العوام ذكى أو غي الا ويبادر الى التصديق ويقول نعم ليست الاعادة بأعسر من الابتداء بل هي أهون ويمكن أن يشوش عليه بسؤال ربما يعسر عليه فهم جوابه والدليل المستوفى والذي يفيد التصديق بعد تمام الاسئلة وجوابها بحيث لا يبقى للسؤال مجال والتصديق يحصل قبل ذلك

(الرابعة) : التصديق بمجرد السماع من حسن فيه الاعتقاد بسبب كثرة ثناء الخلق عليه فان من حسن اعتقاده في آية وأستاذه أو في رجل من الأفاضل المشهورين قد يخبره عن شيء كموت شخص أو قدوم غائب أو غيره فيسبق اليه اعتقاد جازم وتصديق بما أخبر عنه بحيث لا يبقى لغيره مجال في قلبه ومستند حسن اعتقاده فيه فالجرب بالصدق والورع والتقوى مثل الصديق رضى الله عنه اذا قال قال رسول الله ﷺ كذا فكم من مصدق به جزما وقابل له قبولاً مطلقاً لاستند لقوله الاحسن اعتقاده فيه فمثله اذا لقن العامى اعتقادا وقال له اعلم ان خالق العالم واحد وانه عالم قادر وأنه بعث محمداً ﷺ زسولا بادر الى التصديق ولم يمازجه ريب ولا شك في قوله وكذلك اعتقاد الصبيان في آبائهم ومعلمهم فلا جرم يسمعون الاعتقادات ويصدقون بها ويستمرون عليها من غير حاجة الى دليل وحجة

(الرتبة الخامسة) : التصديق به الذي يسبق اليه القلب عند سماع الشيء مع قرائن أحوال لا تفيد القطع عند المحقق ولكن يلتقي في قلب العوام اعتقادا جازما كما اذا سمع بالتواتر مرض رئيس البلد ثم ارتفع صراخ وعويل من داره ثم يسمع من أحد غلبانه أنه قد مات اعتقد العوامي جازما أنه مات وربى عليه تديره ولا يخطر بباله أن الغلام ربما قال ذلك عن أرجاف سمعه وأن الصراخ والعويل لعله عن غشية أو شدة مرض أو سبب آخر لكن هذه خواطر بعيدة لا تخطر للعوام فتطبع في قلوبهم الاعتقادات الجازمة وكم من أعرابي نظر الى أسارى وجهه رسول الله ﷺ وإلى حسن كلامه ولطف شمائله وأخلاقه فأمن به وصدقه جازما لم يتأمله ريب من غير أن يطالبه بمعجزة يقيمها ويذكر وجه دلالتها

(الرتبة السادسة) : أن يسمع القول فيناسب طبعه وأخلاقه فيبادر الى التصديق بمجرد موافقته لطبعه لا من حسن اعتقاد في قائله ولا من قرينة تشهد له لكن لمناسبة ما في طباعه فالحرص على موت عدوه وقتله وعزله يتصدق جميع ذلك بأدنى أرجاف ويستمر على اعتقاده جازما ولو أخبر بذلك في حق صديقه أو بشيء يخالف شهوته وهواه توقف فيه أو أباه كل الآباء وهذه أضعف التصديقات وأدنى الدرجات لأن ما قبله استند الى دليل ما وإن كان ضعيفا من قرينة أو حسن اعتقاد في الخبر أو نوع من ذلك وهي أمارات يظنها العوامي أدلة فتعمل في حقه عمل الأدلة فإذا عرفت مراتب التصديق فاعلم أن مستند إيمان العوام هذه الأسباب وأعلى الدرجات في حقه أدلة القرآن وما يجري مجراه مما يحرك القلب إلى التصديق ولا ينبغي أن يجاوز بالعامي الى ما وراء أدلة القرآن وما في معناه من الجليات المسكنة للقلوب المستجرة لها الى الطمأنينة والتصديق وما وراء ذلك لبس على قدر طاقته وأكثر الناس آمنوا في الصبا وكان سبب تصديقهم مجرد التقليد للآباء والمعلمين لحسن ظنهم بهم وكثرة ثنائهم على أنفسهم وثناء غيرهم عليهم وتشديد الكبر بين أيديهم على مخالفتهم وحكايات أنواع الشكال النازل بمن لا يعتقد اعتقادهم وقولهم ان فلانا اليهودي في قبره مسخ كلبا وقلان الرافضي اقلب خنزيرا وحكايات منامات وأحوال هذا الجنس تنغرس في نفوس الصبيان النفرة عنه والميل الى ضده حتى ينزع الشك بالكلية عن قلبه فالتزم

في الصغر كالنقش في الحجر ثم يقع نشؤه عليه ولا يزال يؤكد ذلك في نفسه فاذا بلغ استمر على اعتقاده الجازم وتصديقه المحكم الذي لا يتخلجه فيه ريب ولذلك ترى أولاد النصارى والروافض والمجوس والمسلمين كلهم لا يلبثون الا على عقائد آبائهم واعتقاداتهم في الباطل والحق جازمة لو قطعوا إربا لإربا لما رجعوا عنها وهم قط لم يسمعوا عليه دليلا لاحتقيا ولا رسميا وكذا تري العبيد والأماء يسبون من المشرك ولا يعرفون الاسلام فاذا وقعوا في أسر المسلمين وصحبهم مدقورأوا ميلهم الى الاسلام مالوا معهم واعتقدوا اعتقادهم وتحلقوا بأخلاقهم كل ذلك لمجرد التقليد والتشبه بالتابعين والطباع مجبولة على التشبه لاسيما طباع الصبيان وأهل الشباب فهذا يعرف أن التصديق الجازم غير موقوف على البحث وتحرير الأدلة (فصل) : لعلك تقول لأنكر حصول التصديق الجازم في قلوب العوام بهذه الأسباب ولكن ليس ذلك من المعرفة في شيء وقد كلف الناس المعرفة الحقيقية دون اعتقاد هو من جنس الجهل الذي لا يتميز فيه الباطل عن الحق فالجواب أن هذا غلط ممن ذهب اليه بل سعادة الخلق في أن يعتقدوا الشيء على ما هو عليه اعتقادا جازما لتنتش قلوبهم بالصورة الموافقة لحقيقة الحق حتى اذا ماتوا وانكشف لهم الغطاء فشاهدوا الأمور على ما اعتقدوها لم يفتضحوا ولم يحترقوا بنار الخزي والحجلة ولا بنار جهنم ثانيا وصورة الحق اذا انتقش بها قلبه فلا نظار الى السبب المفيد له أهو دليل حقيقي أو رسمي أو اقناعي أو قبول بحسن الاعتقاد في قائله أو قبول لمجرد التقليد من غير سبب فليس المطلوب الدليل المفيد بل الفائدة وهي حقيقة الحق على ما هي عليه فمن اعتقد حقيقة الحق في الله وفي صفاته وكتبه ورسله واليوم الآخر على ما هو عليه فهو سعيد وان لم يكن ذلك بدليل محرر كلامي ولم يكلف الله عباده الا ذلك وذلك معلوم على القطع بجملة أخبار متواترة من رسول الله ﷺ في موارد الأعراب عليه وعرضه الايمان عليهم وقبولهم ذلك وانصرافهم الى رعاية الابل والمواشي من غير تكليفه ايام التفكير في المعجزة ووجه دلالاته والتفكر في حدوث العالم واثبات الصانع وفي أدلة الوجدانية وسائر الصفات بل الاكثر من أخلاف العرب لو كفوا ذلك لم يفهموه ولم يدركوه بعد طول المدة بل كان الواحد منهم

يخلفه ويقول والله الله أرسلك رسولا فيقول والله الله أرسلني رسولا وكان يصدقه يمينه وينصرف ويقول الآخر اذا قدم عليه ونظر اليه والله ما هذا وجه كذاب وامثال ذلك مما لا يحصى بل كان يسلم في غزوة واحدة في عصره وعصر أصحابه آلاف لا يفهم الا كثر من منهم أدلة الكلام ومن كان يفهم يحتاج الى أن يترك صناعته ويختلف الى معلم مدة مديدة ولم ينقل قط شيء من ذلك فلم علما ضروريا أن الله تعالى لم يكلف الخلق الا الايمان والتصديق الجازم بما قاله كيفما حصل التصديق

(نعم) : لا ينكر أن للعارف درجة على المقلد ولكن المقلد في الحق مؤمن كما أن العارف مؤمن فان قلت فبم يميز المقلد بين نفسه وبين اليهود المقلد قلنا المقلد لا يعرف التقليد ولا يعرف أنه مقلد بل يعتقد في نفسه أنه محق عارف ولا يشك في معتقده ولا يحتاج مع نفسه الى التميز لقطعه بأن خصمه مبطل وهو محق أولعله أيضا يستظهر بقرائن وأدلة ظاهرة وان ثابته غير قوية يرى نفسه مخصوصا بها ويميزا بسببها عن خصومه فان كان اليهودي يعتقد في نفسه مثل ذلك فلا يشوش ذلك على الحق اعتقاده كما أن العارف الناظر يزعم أنه يميز نفسه عن اليهودي بالدليل واليهودي المتكلم الناظر أيضا يزعم أنه يميز عنه بالدليل ودعواه ذلك لا يشكك الناظر العارف وكذلك المقلد القاطع ويكفيه في الايمان أن لا يشكك في اعتقاده معارضة المبطل كلامه بكلامه فهل رأيت عاميا قط قد اغتم وحزن من حيث يعسر عليه الفرق بين تقليده وتقليد اليهودي بل لا يخضر ذلك يال العوام وان خطر ببالهم وشوفوها به ضحكوا من قائله وقالوا ما هذا الهذيان ؟ وكان بين الحق والباطل مساواة حتى يحتاج الى فرق فارق تينا أنه على الباطل واني على الحق وأنا متيقن لذلك غير شاك فيه فكيف أطلب الفرق حيث يكون الفرق معلوما قطعا من غير طلب ؟ فهذه حالة المقلدين الموقنين وهذا الإشكال لا يقع لليهودي المبطل لقطعه مذهبه مع نفسه فكيف يقع للسلم المقلد الذي وافق اعتقاده ما هو الحق عند الله تعالى فظهر بهذا على القطع أن اعتقاداتهم جازمة وأن الشرع لم يكلفهم الا ذلك (فان قيل) فان فرضنا عاميا مجادلا لجو جاليس يقلد وليس يقنعه أدلة القرآن ولا الاقاويل الجلية المفرقة السابقة الى الافهام فاذا تصنع به ؟ (قلنا) : هذا مريض مال طبعه عن صحة الفطرة وسلامة الخلق الاصلية فيظهر

في شئائه فان وجدنا اللجاج والجدل غالباً على طبعه لم نجادله وطهرنا وجه الأرض
 عنه ان كان يجاحدنا في أصل من أصول الايمان وان توسمنا فيه بالفراسة مخائل
 الرشد والقبول ان جاوزنا به من الكلام الظاهر الى توفيق في الأدلة عاجلناه بما
 قدرنا عليه من ذلك وداوينا بالجدال المر والبرهان الحلو وبالجملة فنبتهد أن نجادله
 بالاحسن كما أمر الله تعالى ورخصتنا في القدر من المداواة لا ندل على فتح باب الكلام
 مع الكافة فان الأدوية تستعمل في حق المرضى وهم الاقلون وما يعالج به المريض
 بحكم الضرورة يجب أن يوفى عنه الصحيح والقطرة الصحيحة الاصلية معدة لقبول
 الايمان دون المجادلة وتحرير حقائق الأدلة وليس الضرر في استعمال الدواء مع
 الاصحاء بأقل من الضرر في اهمال المداواة مع المرضى فليوضع كل شئ بوضعه كما أمر
 الله تعالى به نبيه حيث قال (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم
 بالتي هي احسن) والمدعى بالحكمة الى الحق قوم وبالموعظة الحسنة قوم آخرون
 وبالمجادلة الحسنة قوم آخرون على ما فصلنا أقسامهم في كتاب القسطاس المستقيم
 خلا نطول باعاده

(تم والحمد لله أولاً وآخراً)

فهرست

الجامع العوام عن علم الكلام للامام العالم العامل والهام
الفاضل الكامل حجة الاسلام محمد بن محمد الغزالي
قدس الله سره العالي ومتعنا بعله السامي

صحيفة

- ٢ خطبة الكتاب
- ٢ (الباب الأول) في شرح اعتقاد السلف وبيان الوظائف السبعة
- ٣ الوظيفة الأولى التقديس ومعناه
- ٦ الوظيفة الثانية الايمان والتصديق
- ٧ الوظيفة الثالثة الاعتراف بالعجز
- ٧ الوظيفة الرابعة السكوت عن السؤال
- ٨ الوظيفة الخامسة الامساك عن التصرف
- ١٨ الوظيفة السادسة في الكف بعد الامساك
- ١٩ بيان الآيات الواردة في توحيد سبحانه وتعالى
- ٢٠ بيان الآيات الواردة في صدق الرسول عليه السلام
- ٢٢ الوظيفة السابعة التسليم لاهل المعرفة
- ٢٤ (الباب الثاني) في اقامة البرهان على أن الحق مذهب السلف
- ٢٩ (الباب الثالث) في فصول متفرقة وأبواب نافعة في هذا الفن
- ٤٠ في بيان أن حصول التصديق الجازم على ست مراتب

- ٤٠ الرتبة الاولى أن ما يحصل بالبرهان المستوفى شروطه المحرر أصوله ومقدماته هو الغاية القصوى
- ٤٠ الرتبة الثانية أن يحصل بالأدلة الوهمية الكلامية المبينة على أمور مسلبة بين أكابر العلماء
- ٤٠ الرتبة الثالثة أن يحصل التصديق بالأدلة الخطائية
- ٤١ الرتبة الرابعة التصديق لمجرد السماع ممن حسن فيه الاعتقاد
- ٤٢ الرتبة الخامسة التصديق الذي يسبق اليه القلب
- ٤٢ الرتبة السادسة أن يسمع القول فيناسب طبعه فيأدر الى التصديق وهذه أضعف التصديقات
- ٤٣ فصل في أن سعادة الخلق في أن يعتقدوا الشيء على ما هو عليه اعتقادا جازما في الله تعالى وصفاته وكتبه ورسله واليوم الآخر وان لم يكن بدليل محرر كلامي ولم يكلف الله عباده إلا ذلك

(تم الفهرست)

2
Bibliotheca Alexandrina



0415849